

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

.....

شرف – إخاء – عدل

.....

الوزارة الأولى



خطاب السياسة العامة للحكومة

يناير 2009

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ الْكَرِيمِ

السيد الرئيس؛
سيداتي، سادتي النواب؛

إنه لشرف عظيم لي أن أخطب اليوم جمعيتكم الموقرة لأعرض أمامها خطاب السياسة العامة للحكومة.

وبما أنني أمثل أمامكم خلال دورة نوفمبر العادية، فسأبدأ، طبقاً للمادة 73 من الدستور، بتقديم حصيلة موجزة لعمل الحكومة في السنة المنصرمة، على أن أركز في القسم المخصص لآفاق العمل الحكومي من التقرير الاعتيادي على عرض السياسة العامة للحكومة بصورة مفصلة.

السيد الرئيس؛
سيداتي، سادتي النواب؛

لقد تركز اهتمام الحكومة على رفع التحدي السياسي المتمثل في استعادة النظام الدستوري بعد تغيير السادس من أغسطس الذي فرضه تقادم الأزمة السياسية التي عاشتها البلاد في صيف سنة 2008 وكادت تعصف بمكتسباتنا الديمقراطية وبمستقبل بلادنا ومؤسساتنا الدستورية.

وفي هذا الإطار، اتخذت الحكومة من نهج الحوار والتفاوض خياراً أوحده للخروج من الأزمة. وكان لها الدور الأبرز في دفع وتشجيع جميع المبادرات الرامية إلى تقريب مواقف الفرقاء السياسيين الوطنيين، سبيلاً لتجنيب البلاد تبعات الحصار الاقتصادي ومنزلاقات الفتنة الداخلية ومخاطر عدم الاستقرار.

وقد نجحت بلادنا - والحمد لله - في الخروج بصورة سلسة من تلك الأزمة الخانقة، وذلك بفضل حنكة قيادتنا العليا ومسؤولية طبقتنا السياسية ومساعدة أصدقائنا وجيراننا، وهي عوامل ظلت حاضرة - وإن تفاوتت في القوة والضعف - طيلة مدة الأزمة، ولكنها تضافرت وبلغت أوجها ذات يوم مبارك فأثمرت اتفاق دكار التاريخي الذي فتح المجال لتشكيل حكومة وحدة وطنية وتنظيم انتخابات رئاسية شفافة.

وكما تعلمون، فقد حظيت المعارضة بنصيب الأسد في حكومة الوحدة الوطنية التي نظمت استحقاق 18 يوليو 2008، حيث عهد إليها بثلاثي المناصب الوزارية كما تولت المسؤولية عن أهم الوزارات، بما فيها الدفاع والداخلية والمالية والاتصال.

واستطاعت هذه الحكومة رفع تحدي تنظيم الانتخابات الرئاسية في فترة قياسية وضمن شروط فنية وتنظيمية وفرت كل ضمانات المصداقية والشفافية والنزاهة، في ظل المواكبة المسؤولة من قبل مجموعة الاتصال الدولية والملاحظة اليقظة من لدن عشرات المراقبين الدوليين يضاف إلى ذلك المراقبون الوطنيون ممثلين في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات التي غطت كافة أنحاء التراب الوطني.

وقد تعزز النهج التصالحي الذي تبنته السلطات العليا في البلاد بعد تسلم رئيس الجمهورية مهامه الدستورية، حيث بادر بدعوة زعماء الأحزاب السياسية المعارضة للحوار والمشاركة في بناء الوطن.

ولعمري، إن بلداً مثل بلادنا هش المؤسسات، محدود التجربة في مجال تسيير الاختلاف، عرضة لمخاطر الزعزعة بسبب فساد أنظمتها المتعاقبة وفقير سكانه وشساعة إقليمه **وتعرضه لتهديد عدة قوى**، متمثلة في

الإرهاب والمخدرات والهجرة السرية، لخلق باجتماع طبقته السياسية على كلمة سواء قوامها تغليب المصلحة العامة.

ومع الاحترام الواجب لحق المعارضة المسؤولة والشكر المستحق لدورها البناء، فلا شك أن جسامة المسؤولية المشتركة عن صيانة أمن البلاد واستقرارها وواجب المشاركة الإيجابية في بنائها أمور تقتضي من كافة القوى السياسية الوطنية الانتقال من المواجهة إلى التعاون كما تتطلب من جميع الساسة وقادة الرأي الاعتدال والانفتاح وتجنب المبالغات اللفظية في التعبير عن المواقف والآراء.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالحكومة، فقد عملنا بكل ما أوتينا من قوة و نتعهد بالمضي قدما في العمل على تجسيد إرادة الانفتاح التي عبر عنها رئيس الجمهورية بالأفعال قبل الأقوال.

السيد الرئيس؛

سيداتي، سادتي النواب؛

رغم استقطاب تسيير مسار الخروج من الأزمة جل اهتمام ونشاط الحكومة، إلا أنها لم تهمل – بطبيعة الحال – مختلف مناحي الحياة الوطنية الأخرى، بل تصدت لمعالجة جميع المشاكل ذات الطابع الظرفي ولم تتوان عن مواجهة كبريات المشاكل البنوية التي تعاني منها البلاد منذ عقود.

وهكذا، قامت الحكومة بمعالجة المشاكل الناتجة عن الفيضانات التي شهدتها البلاد في الخريف الماضي، خاصة في ولايات **الحوض الغربي** ولعصابه وكيدماغا وكوركول والبراكه والترارزة وتيرس زمر وانواكشوط.

وشمل المجهود الذي تم بذله في هذا الصدد إنقاذ المتضررين وإسعافهم وتزويدهم بالدعم الضروري لمواصلة أنشطتهم الاعتيادية، في ظروف آمنة ومقبولة. وشارك في هذا العمل النبيل، إلى جانب أجهزة الدولة، خيرون من رجال أعمالنا وساستنا و علمائنا مشاركة ننتهز هذه السانحة لنثمينا وتقديم الشكر الواجب عليها.

كما نفذت الحكومة العديد من الإجراءات والبرامج الرامية إلى تحسين ظروف معيشة السكان، عبر تخفيض أسعار المواد الأساسية وتوزيع كميات كبيرة منها مجانا على المحتاجين، إضافة إلى تحسين النفاذ إلى البنى التحتية وخدمات الصحة والماء الشروب والطاقة والنقل.

وقد أنفقت الدولة ما يربو على مليار ومائة مليون أوقية لدعم أسعار المواد الأساسية بمناسبة عملية رمضان التي مكنت من خفض أسعار الزيوت والألبان والسكر والأرز والبطاطس والبصل بنسبة تناهز 35% في المتوسط واستفاد منها الفقراء ومحدودو الدخل في جميع أنحاء التراب الوطني. ووازت هذه العملية عملية توزيع مجاني ضخمة للمواد الأساسية على المساجد والمحاضر والمحتاجين، خاصة في المراكز الحضرية. وفي نفس الإطار، استفاد سكان العاصمة في شهر إبريل من توزيع 2.000 طن من الأرز والقمح.

ولم يقتصر الدعم الحكومي على المواد الغذائية الأساسية، بل شمل الطاقة والماء الشروب والعلاجات الأولية والأدوية. وفي هذا الإطار، خفضت كل من الشركة الوطنية للماء والشركة الموريتانية للغاز أسعارهما بنسبة 8% و20% على التوالي، بينما جمدت الشركة الوطنية للكهرباء أسعارها. وكلف مجموع هذا الدعم خزينة الدولة ما يربو على أربعة مليارات أوقية.

وعلى صعيد تقريب الخدمات الطبية من المواطنين، تم تعزيز الشبكة الاستشفائية سواء من حيث النطاق أو من حيث المعدات والتجهيزات. كما تحملت الدولة تكاليف علاج الفقراء والحالات المستعجلة وتصفية الدم وأدوية الملاريا والأمراض الخبيثة. وتجسيدا للناية الفائقة التي يوليها رئيس الجمهورية للفئات الضعيفة، تم إنشاء مستشفى خاص بالأم والطفل اتخذ من قصر كان مهياً لسكن الوزير الأول مقراً له، في سابقة لم تشهد البلاد نظيراً لها في تاريخها الحديث. **وفي نفس السياق، يتنزل إنشاء مستشفى القلب ومستشفى الأمراض السرطانية.**

ولوضع حد لمعاناة المواطنين التي طال أمدها في الكزرات ، نفذت الحكومة بإشراف مباشر ومتابعة يومية من رئيس الجمهورية، برنامجاً واسعاً وعاجلاً لإعادة هيكلة ما يعرف بأحياء الانتظار في كل من انواكشوط وانواذيبو. وأسفر هذا البرنامج حتى الآن عن شق الطرق وتخصيص مساحات كافية للبنى التحتية الجماعية وتمليك 11.100 أسرة في انواكشوط. أما في انواذيبو، فسيتم تمليك 500 أسرة قبل نهاية السنة الجارية، على أن يتم تمليك 5.300 أسرة أخرى في النصف الأول من السنة المقبلة، وبذلك يتم القضاء بصورة نهائية على الكزرات في عاصمتنا الاقتصادية.

ولتحسين إطار الحياة بصورة عامة، شرعت الحكومة بناء على تعليمات سامية من رئيس الجمهورية في تنفيذ عملية تنظيف واسعة النطاق على مستوى العاصمة انواكشوط شملت إزاحة القمامات وتحرير المجال العمومي من مختلف مظاهر الاحتلال والاستغلال غير المشرعين، بما في ذلك الباعة المتجولون على الأرصفة والمرائب والورشات الفوضوية والمسكن الهشة داخل الأحياء السكنية الراقية. وقد أعطت هذه العملية نتائج ممتازة وسيتم تعميمها على سائر مدن البلاد.

وفي مجال البنى التحتية، تم إنجاز 125 كلم من الطرق المعبدة **معظمها في انواكشوط** وانطلقت أشغال ترميم مقطع كيفة- الطينطان من طريق الأمل و يتواصل العمل في إنجاز طريق روصو- بوكي. كما تم استكمال جميع الدراسات الفنية المتعلقة بإنجاز طريق أطار- تجكجة وينتظر أن تبدأ الأشغال عما قريب، في حين تم استكمال دراسات الجدوى المتعلقة بطريق كيفة - سيلبابي- الحدود المالية وكذا طريق انواكشوط الدائري، فضلاً عن برنامج أفطوط الخاص بفك العزلة عن مناطق الإنتاج ومحاربة الفقر في عقر داره.

وعلى صعيد النقل، تم الشروع في تفعيل الإصلاحات المتخذة في مجال تنظيم النقل البري، ويجري التحضير لإطلاق شركة وطنية للنقل الجوي وأخرى للنقل الحضري.

ورغم المعوقات الخارجية المتمثلة في الأزمة المالية والاقتصادية الدولية وانعكاساتها على انسيابية التدفقات المالية الوجيهة للتنمية، فقد أظهر الاقتصاد الوطني مستويات أداء جيدة نسبياً. وهكذا ظل تأثير مستوى النمو الاقتصادي معقولاً، بينما تراجع التضخم من **7,3% سنة 2008 إلى 2% سنة 2009**. وارتفعت الإيرادات الجبائية بما فيها المنح بنسبة 17% من 132 مليار أوقية في سبتمبر 2008 إلى 152 مليار أوقية في نفس الفترة من سنة 2009. كما ارتفعت صادرات الصيد البحري من 149 مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من سنة 2008 إلى 195 مليون دولار خلال نفس الفترة من سنة 2009، أي بنسبة زيادة تبلغ 30%.

السيد الرئيس؛

سيداتي، سادتي النواب؛

لقد تم تحقيق المنجزات الهامة التي سبق إجمالها على الرغم من سياق أقل ما يقال عنه إنه لم يكن مواتياً على الإطلاق. وهو سياق طبعته - كما تعلمون- انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية الدولية على

العرض التمويلي العالمي وعلى النشاط الاقتصادي، من جهة، والأزمة الداخلية على تعبئة شركائنا في التنمية الموارد التي سبق أن التزموا بها قبل التغيير، من جهة أخرى.

وللتغلب على هذه المعوقات انتهجت الحكومة سياسة صارمة قوامها تفعيل مبدأ الإنفاق الأجود بدلا من الإنفاق الأكثر لتعويض نقص الموارد، وشننت في الوقت نفسه حملة صادقة لمكافحة الفساد والهدر. وهكذا، استطاعت الحكومة تجاوز تجميد المساعدة الخارجية باقتطاع ما يربو على 40 مليار أوقية من نفقات التسيير خصصتها لتمويل العديد من المشاريع التنموية والبرامج الاجتماعية، **فضلا عن تمويل الانتخابات على نفقة الدولة بمبلغ يربو 3 مليارات أوقية**. ولم يكن ذلك ليتسنى لولا المتابعة اليومية من قبل رئيس الجمهورية لمدى جدية السلطات العمومية في تجسيد برنامجه وسياساته التقويمية.

واليوم، وقد أعطت هذه السياسة أكلها وبدأت المعوقات الخارجية في الزوال تدريجيا، خاصة بعد الزيارات الناجحة التي قام بها رئيس الجمهورية للعديد من الدول الشقيقة والصديقة وبعد تزايد إقبال الدبلوماسيين ورجال الأعمال على البلاد، ها هو منطلق الحال يصدق حقيقة أن تلك السياسة لم تكن تكتيكا ظرفيا لجأت إليه السلطات لمواجهة وضعية صعبة ومؤقتة وإنما هي خيار استراتيجي يقوم على رؤية إصلاحية رائدة يعززها تحليل معمق لمسيرة البلاد خلال العقود الأربعة الماضية، بما تضمنته من نجاحات كانت دون المبتغى والطموح وما انطوت عليه من إخفاقات وارتكاسات ما عاد استمرارها يحتمل أو يطاق.

وفي هذا المنحى، تنتزل عملية ترشيد التسيير العمومي بأبعادها المختلفة من محاربة للهدر في تسيير أسطول سيارات الدولة والفوضى في تحمل تكاليف استهلاك المستهلكين وغير المستحقين من الماء والكهرباء والهاتف والمنازل. كما ينتزل إلزام رئيس الجمهورية الحكومة، في غير ما مناسبة، بمحاربة الزبونية والجهوية والمحسوبية والمحاباة وغيرها من المسلكيات المنافية للأخلاق القويمة ولمقتضيات نجاعة ونزاهة المرفق العمومي.

السيد الرئيس؛

سيداتي، سادتي النواب؛

سيندرج عمل الحكومة في المقام الأول في إطار التطبيق الصارم للمبادئ والترتيبات الدستورية وخاصة منها سيد هذه المبادئ والترتيبات، ألا وهو مبدأ فصل السلطات.

وأحرص هنا على أن أؤكد لكم أن الحكومة ستسهر كل السهر على ضمان الاحترام الصارم لصلاحيات البرلمان واستقلال السلطة القضائية.

كما تتعهد بالتفعيل التام للضوابط الدستورية التي تحكم الرقابة التي يمارسها البرلمان على عمل الحكومة. ولن يطال أي قيد - سوى القيود التي يفرضها القانون- حركم في الحصول على المعلومات وممارسة الرقابة فضلا عن صلاحياتكم في الميدان التشريعي.

وطبقا للدستور، سيجري اعتماد مسطرة استجواب البرلمان للحكومة إلى غير ذلك من آليات الرقابة البرلمانية.

وسيدعى كل من السلطة القضائية والمجلس الدستوري بوصفهما هيئتين دستوريتين منوطا بهما تنظيم العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى الاضطلاع بمهامهما بصورة فعالية.

ومن أجل تحسين كفاءة العمل البرلماني، ستدعم الحكومة جهود الهيئات المنبثقة عن الغرفتين فيما يتعلق باستخدام الخبرات الفنية لتقييم مشاريع النصوص وتحسين جودتها وتقنياتها، إضافة إلى ضبط المداولات والنقاشات البرلمانية.

**السيد الرئيس؛
سيداتي، سادتي النواب؛**

يستلهم عمل الحكومة الأهداف الكبرى التي بلورها رئيس الجمهورية في برنامجها الانتخابي وأعاد التأكيد عليها في غير ما مناسبة، وخاصة في خطاب تنصيبه يوم 05 أغشت 2009. وهي الأهداف التي تدور حول فكرة أساسية مؤداها انتشار البلاد من وهدة الترددي التي انحدرت إليها بسبب السياسات الخاطئة التي انتهجتها الأنظمة المتعاقبة على حكمها منذ بضعة عقود.

وتتطلق الحكومة في مساعيها الرامية إلى تجسيد التزام رئيس الجمهورية بإخراج البلاد من تلك الوهدة من التشخيص الدقيق والصريح لواقع البلاد الذي سطره فخامته في برنامجها الانتخابي، حيث يقول ما نصه:

" إن دولتنا عرضة لتذمر الجميع وهي عاجزة عن فرض نفسها أمام الصراعات المحلية كما أن مؤسساتها غير مؤهلة في حين يعاني جهازها الإداري من فرط الأعداد والأعباء وعدم الفاعلية. وبيته المواطن في دهاليز القواعد والإجراءات المتضاربة وغير المناسبة. وبالإضافة إلى مكامن النقص المذكورة، هناك الضبابية وفساد النخبة وعدم الكفاءة والافتقار إلى المهنية لدى المصادر البشرية."

كما تسترشد الحكومة بتحديد رئيس الجمهورية الواضح لسبل خروج البلاد من أزمتها البنيوية المستعصية ووضعها بصورة واثقة على طريق التنمية الشاملة، عبر إعادة بناء الدولة على أسس جديدة بكل معنى الكلمة. وكما قال رئيس الجمهورية، فإن " من شأن إعادة بناء مؤسساتنا على أسس جديدة أن يساعد في انبثاق دولة قانون قوية يخضع جميع الفاعلين فيها سواء كانوا أفرادا أو جماعات للقانون دون سواه. ولذلك فإن هدفنا الأسمى هو إعادة بناء أسس دولة قادرة على ضمان ودعم مؤسسات جمهورية راسخة وتعزيز الوحدة الوطنية بشكل دائم وتسيير إدارة عمومية وعصرية وذات كفاءة عالية تخدم المواطن وتوطد نظاما قضائيا فعالا وعادلا ". نهاية الاستشهاد.

**السيد الرئيس؛
سيداتي، سادتي النواب؛**

يشكل تعزيز الوحدة الوطنية هدفا أساسيا يتوقف على تحقيقه على أرض الواقع انسجام مجتمعنا وتقدم بلادنا الوثائق نحو مستقبل مشرق. وإذ تعي الحكومة بأن ذلك يتطلب في المقام الأول القطيعة التامة مع كل السياسات والممارسات الفئوية التي عانت منها البلاد في السابق وكادت تعصف بلحمة مكوناتها الوطنية، فإنها تتعهد باتخاذ إجراءات ملموسة من شأنها تقوية تلك اللحمة وتحصين مجتمعنا ضد كافة المخاطر التي قد تنجم عن شعور أي من أبنائه بالغبين أو الظلم أو الإقصاء.

وفي هذا الإطار، ستواصل الحكومة استكمال مسار تسوية الإرث الإنساني من خلال المضي قدما في سياسة جبر الضرر وتأمين متطلبات الحياة الكريمة وترقية روح التسامح.

وبالتوازي مع ذلك، ستعمل الحكومة على ترقية مقاربة التمييز الإيجابي لصالح الفئات الأقل حظا لضمان لحاقها بسائر مكونات الشعب الأخرى. وستتم ترجمة هذه المقاربة عبر آليات وإجراءات تفصيلية تمكن

من تحسين ظروف معيشة الشرائح الأكثر حرمانا وخاصة ضحايا مخلفات الرق، وذلك عن طريق إعطاء الأفضلية للفئات المعنية فيما يتعلق بالنفاذ إلى الخدمات الأساسية والتكوين المهني والتمويل الخفيف والملكية العقارية.

وفضلا عن ذلك، ستتصدى الحكومة بحزم لمحاربة كافة الممارسات والخطابات المناهية للوحدة الوطنية وستدعم دور المنظمات السياسية والأهلية التي تجعل من تجاوز النعرات القبلية والعرقية والانتماءات الضيقة أولوية حقيقية.

وبصورة عامة، فإن الحكومة تلتزم رسميا بالعمل على تهيئة الظروف المواتية لجعل جميع الموريتانيين يشعرون بالفخر المشروع لانتمائهم لأمة عظيمة تحميهم وتعاملهم على قدم المساواة، دون أي إقصاء، وتضمن لهم نفس الحقوق وتفرض عليهم نفس الواجبات كما تمنحهم نفس الفرص أمام المرفق العمومي.

**السيد الرئيس؛
سيداتي، سادتي النواب؛**

يحتل إصلاح الإدارة صدارة أولويات الحكومة لما له من انعكاس على تسيير موارد الدولة واستغلالها بطريقة شفافة، رشيدة ومسؤولة لخدمة الأجيال الحاضرة والمستقبلية. وفي هذا الإطار، ستعكف الحكومة على إنجاز إصلاح جذري لإدارتنا العمومية يلبي المتطلبات الضرورية الملحة لتطهيرها بصورة نهائية من جميع الممارسات السيئة، من فساد ورشوة وهدر للمال العام، كما يرقى بها إلى المستوى المطلوب من حيث النجاعة في تقديم الخدمات والمصادقية في المعاملات.

وستركز الحكومة على إعادة تنظيم المرفق العمومي ككل وتمهينه وتحسين قدرات العاملين فيه عبر التكوين والتجهيز وتحسين ظروف العمل والأجور.

ولهذا الغرض، سيتم إجراء تدقيق شامل للمصالح العمومية بما في ذلك الكيانات المتفرعة عن الدولة كالمؤسسات العمومية والشركات الوطنية والوكالات العمومية، وذلك تمهيدا لإعادة هيكلة هذه المصالح، عند الاقتضاء، بما يتناسب مع متطلبات إعادة بناء الدولة على أسس جديدة قوامها البساطة والتناسق والنجاعة والمصادقية.

وسيتسنى تحسين الأجور بشكل خاص عبر مراجعة وعقلنة نظام الامتيازات العينية الممنوحة للموظفين ووكلاء الدولة بما في ذلك نظام التقاعد والحماية الاجتماعية، على نحو يشجع نفاذ المعنيين إلى النقل والملكية العقارية.

كما ستعمل الحكومة على تقريب الإدارة من المواطنين، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية واستخدام التقنيات الحديثة لتخفيف العبء على المستخدمين والسهر على المتابعة الصارمة والتقييم المنصف لعمل مختلف أجهزة ومصالح الدولة.

ومن جهة أخرى، ستمضي الحكومة قدما في تعزيز سياسة ترشيد نفقات الدولة عن طريق تخفيض أعباء تسيير الإدارات العمومية وتحسين مردوديتها واثمين الموارد البشرية بتطبيق مبدأ المكافأة والعقوبة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، بعيدا عن تسييس الإدارة.

وفي إطار السعي لتجسيد الإصلاح الشامل الذي تقتضيه وضعية البلاد، ستتخذ الحكومة إجراءات ملموسة لضمان إضفاء الأخلاق الحميدة على الحياة العامة عبر تفعيل التشريع المتعلق بمكافحة الرشوة وإعادة هيكلة المنظومة القضائية وتنشيط الأجهزة الرقابية وإصلاح الإطار القانوني للمالية العامة ومراجعة المنظومة المتعلقة بشفافية الحياة العامة لجعلها أكثر اتساقا بما في ذلك مدونة الصفقات العمومية.

وفي هذا المنحى، سيتم اعتماد الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة ويسن قانون خاص يشدد العقوبات المطبقة في حق جميع الضالعين في هذه الجريمة النكراء التي يتوقف على ردعها بصورة فعالة نجاح جهود إعادة تنظيم الحياة العمومية على أسس سليمة وقابلة للاستمرار.

ولزيادة نجاعة العمل العمومي، ستمضي الحكومة قدما في إدخال التسيير الموجه نحو النتائج لضمان الانتقال السريع من مقارنة الوسائل إلى مقارنة النتائج بما يقتضيه ذلك على الصعيد القانوني من إصلاح يضمن حسن تخصيص الموارد وعلى الصعيد الفني من إحكام ربط الأهداف بالوسائل عبر البرمجة وخطط العمل.

وفي نفس المنحى، ستعزز الحكومة أساليب الإدارة الجيدة عبر تنقية الحالة المدنية من خلال إعادة تجميع الوثائق وعصرنة تسييرها وتنفيذ إطار قانوني ملائم من شأنه أن يضمن التسجيل الدقيق للأحوال الشخصية للمواطنين والأجانب المقيمين.

ويجب أن تقوم الحالة المدنية على الشفافية وأن لا تفسح أي مجال للتزوير أو لأي نوع من أنواع التحايل الأخرى. ولتحقيق هذه الأهداف، سيتم افتتاح دار للحالة المدنية في كل ولاية، لضبط الحالة المدنية لجميع المواطنين. كما سيتم ضبط جميع الأجانب الوافدين على البلاد والتأكد من دوافع قدومهم مع تمكين من يستوفون الشروط القانونية من الحصول على بطاقة إقامة. ولن يؤثر اضطلاعنا - أسوة بسائر بلدان العالم - بواجب ضبط الحالة المدنية لمواطنينا وللأجانب المتواجدين بين ظهرانينا على وجهه بلادنا كمثابة للناس وأرض للتلاقي والإثراء المتبادل، بل ستظل بلادنا مضيافة ومفتوحة لرعايا جميع البلدان الشقيقة والصديقة، لكن في إطار الاحترام الكامل للنظم والقوانين المعمول بها.

السيد الرئيس؛

سيداتي، سادتي النواب؛

لا شك أن إعادة بناء الدولة على أسس سليمة تمر حتما بوجود نظام قضائي صالح ومنصف يخدم المواطن في استقلالية تامة ونزاهة مطلقة كما يساهم في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة خاصة منها العابرة للحدود.

وفي هذا المنحى، ستولي الحكومة عناية خاصة لإصلاح قطاع العدالة إيماننا منها بدوره المشهود في توطيد ركائز دولة القانون وصيانة هيبة الدولة ونشر السلم الاجتماعي وتشجيع المبادرات الخلاقية. وإذ تتصدى الحكومة لهذه الورشة الكبرى، فلا يعزب عنها ما يقتضيه إصلاح القضاء سواء من حيث ملاءمة القوانين والنظم مع حاجات مجتمعنا ومستوى تطور بلادنا أو من حيث المؤهلات العلمية والمزايا

الأخلاقية للرجال والنساء المنخرطين في سلوكه أو من حيث الظروف المادية اللائقة التي يجب أن توفر له حتى يكون على مستوى المكانة التي تحتلها السلطة الثالثة في كنف الجمهورية.

وفي هذا الإطار، تتعهد الحكومة بالشروع في أقرب الآجال بتنفيذ الالتزامات التفصيلية المدرجة في برنامج رئيس الجمهورية لصالح القضاء، ألا وهي:

- وضع وتنفيذ برنامج موسع لتكوين القضاة مع التركيز على إكسابهم المعارف وآداب المهنة؛
- إقامة قضاء مستقل يمكن الاعتماد عليه بفضل مهنيته وسرعة معالجته للقضايا وضمانه لسلامة الاستثمارات،
- توسيع وتحسين البنى الأساسية للقضاء والسجون على امتداد التراب الوطني؛
- تعميم استخدام التقنيات الجديدة لمراعاة الآجال وتوحيد تطبيق القواعد وتقريب القضاء من المتقاضين؛
- استكمال وتطوير منظومات التصالح والتحكيم لتسوية النزاعات. ويصدق ذلك على منظومة المساعدة القضائية؛
- تحسين ظروف عمل القضاة عبر توفير الحماية القانونية والمادية لاستقلالهم وكذلك الإطار التنظيمي لأعوان القضاء؛
- جعل محيط السجون أكثر رحمة عبر تنفيذ برامج لإعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

وبصورة عامة، فسيشهد هذا القطاع عملاً مركزاً يستهدف إعادة بناء منظومتنا القضائية على أسس سليمة تضمن لهذه السلطة الدستورية الاستقلالية والمصادقية والنجاعة وسرعة الإجراءات، إضافة إلى عقلنة المدونة القانونية وتثمين الموارد البشرية وتحسين ظروف العمل وتعزيز وعصرنة البنى التحتية والتجهيزات الخاصة بالقطاع ككل وتطبيق سياسة سجنية محورها إعادة تهذيب ودمج السجناء.

وعلى صعيد آخر، ستطبق الحكومة سياسة نشطة في مجال الحقوق والحريات قوامها حماية الحقوق الأساسية للمواطنين وتعزيز قدراتهم ودعمهم في مواجهة تحديات الحياة الحديثة، إضافة إلى تهذيبهم وتبصيرهم بواجباتهم تجاه المجموعة الوطنية. ولهذا الغرض، سيتم تقديم الدعم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمساعدتها على متابعة وتقييم جهود الدولة في مجال مكافحة مخلفات ظاهرة الرق المشينة واستكمال تسوية ملف الإرث الإنساني. كما سيتم تشجيع منظمات المجتمع المدني والهيئات المستقلة على الاضطلاع بمهمتها الرقابية على الوجه الأكمل.

وفي مجال الدفاع والأمن، ستتخذ الحكومة، تحت سلطة رئيس الجمهورية، الإجراءات الضرورية لتحديث القوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية لتعزيز قدراتها الدفاعية وتوطيد مساهمتها في التنمية في أوقات السلم. وسيقتضي ذلك بطبيعة الحال إعادة تنظيم الجيش الوطني وقوات الأمن وتمهينهما ووضع رجالهما في الظروف الملائمة حتى يصبحوا قادرين على القيام بمهامهم على أحسن وجه. وفي هذا الإطار، سيتم إعطاء عناية خاصة لإيجاد أسلاك مهنية قادرة على الاضطلاع بالمهام الدفاعية والأمنية في ترابنا الوطني، أسلاك حقيقية في خدمة الجمهورية ومؤهلة لمواجهة الأخطار المتنوعة التي تهدد بلادنا من تهريب للمخدرات وإرهاب وهجرة غير شرعية.

وفي مجال السياسة الخارجية والاندماج الإقليمي وشبه الإقليمي، فإن عمل الحكومة يندرج في إطار التوجهات والخيارات المحددة من قبل رئيس الجمهورية، ألا وهي خدمة المصالح العليا للبلاد وتعزيز دورها في مختلف دوائر انتمائها العربي والإفريقي والإسلامي والدولي انطلاقاً من واجب نصره القضايا العادلة ومن مبدأ الحوار والمصالحة ومن مطلب التعاون المثمر وتبادل المنافع. وفي هذا الإطار، ستتنشط الحكومة علاقات التعاون والتفاهم الودي مع دول الجوار وتعمل دون ككل على تذليل العوائق أمام بناء صرح المغرب العربي وتفعيل الحوار العربي الإفريقي وتعزيز التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي.

وستعمل الدبلوماسية الموريتانية، جنباً إلى جنب مع أصدقائنا في المنتظم الدولي، على إشاعة السلم والتعاون في مختلف أنحاء العالم، وستدعم بصورة خاصة كل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الشامل والدائم والعدل في الشرق الأوسط، باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء لمختلف شعوب المعمورة. وفي هذا المنحى، سوف تبقى موريتانيا متمسكة بضرورة إنجاز مسلسل السلام في الشرق الأوسط والانسحاب التام من الأراضي العربية المحتلة وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وستوظف الحكومة دبلوماسيتنا لدعم مواطنينا في الخارج وحماية أمنهم الشخصي وأمن ممتلكاتهم والحفاظ على كرامتهم في الدول التي يقيمون بها. وستؤطر موريتاني المهاجر وتربطهم بالوطن وتشجعهم على تعبئة مدخراتهم لأغراض الاستثمار في موريتانيا ولاقتناء ملكيات عقارية على التراب الوطني أو إنجاز مشاريع ذات جدوائية.

ووعياً من الحكومة بالدور الحاسم للإدارة الإقليمية في تمثيل الدولة وضمان تجسيد سياساتها على امتداد التراب الوطني، فستسهر على تعزيز السلطات الإدارية وتوسيع صلاحياتها وتحويلها إلى إدارة تنمية في خدمة المواطن، بعيداً عن الممارسات السلطوية التي أكل الدهر عليها وشرب. وسيتزامن مسار إعادة تركيز مهام السلطات الإدارية حول قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تجهيز الدوائر الإدارية وتحسين ظروف رجال السلطة وتجديد تكوينهم وتزويد الأقاليم بأدوات حقيقية لعصرنة البلاد كإدارات التجهيز الجهوية والمعاهد الجهوية للإدارة العمومية وما يصاحب ذلك من إجراءات لامرزة الوسائل المالية.

السيد الرئيس؛

سيداتي، سادتي النواب؛

لترجمة الأهمية الكبرى التي يوليها رئيس الجمهورية لترسيخ استصلاح معقلن ومتوازن للتراب الوطني، تلتزم الحكومة بإجراء إصلاح جذري يمهد الطريق أمام تنفيذ سياسات إنمائية معقلنة ومتوازنة ومنصفة من شأنها أن تقضي في المدى المتوسط والبعيد على الفوارق الجهوية .

وفي هذا الإطار، سيتم الشروع عما قريب في تجسيد خيار التجييه، عبر إنشاء جماعات ترابية جديدة تتمتع بالشخصية القانونية وبالصلاحيات الكافية لممارسة دورها التنموي بصورة فعلية. ويقضي ذلك بطبيعة الحال الارتكاز إلى هيئات تمثيلية جهوية والتمتع بقدرات مناسبة لتصور وتنفيذ البرامج التنموية. كما سيتم تدريجياً اعتماد سياسات نقل المرافق العمومية إلى الداخل حسب ما يقتضيه تحسين البنى الأساسية اللازمة.

وفي هذا الإطار، سيفتح كل من القرض الحيواني في مدينة العيون وبرنامج تعزيز الأمن الغذائي الممول من طرف البنك الإسلامي في ألاك وكذا مشروع الشعب الزراعية الممول من طرف الوكالة الدولية للتنمية الزراعية في النعمة.

وفضلاً عن ذلك، ستنصب جهود الحكومة على تعزيز اللامركزية والتنمية المحلية خصوصاً من خلال توزيع محكم للاختصاصات وتحويل فعلي للصلاحيات والوسائل بما يخدم تكامل المصالح اللامركزية والجماعات المحلية. وستعمل الحكومة في إطار إعادة النظر في التقطيع الإداري على استحداث أقطاب إدارية تضم المدارس والمراكز الصحية ومكاتب البريد والبلديات والحالة المدنية وغيرها من المرافق الحيوية، وذلك لتلبية متطلبات جميع الأحياء البدوية والقرى والتجمعات الريفية سبيلاً إلى القضاء على

ظاهرة التقري الفوضوي الذي يبدد الموارد ويستحيل معه - بالتالي- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

وبالتوازي مع ذلك، سيتم استحداث مناطق استقطاب اقتصادي داخل البلاد تثنم مقدرات الإقليم وتحول دون استمرار ظاهرة الهجرة إلى المراكز الحضرية الرئيسية التي تعاني من الاكتظاظ.

وستتصدى الحكومة بحزم لمعالجة المشاكل المتراكمة في مدن البلاد الكبرى خاصة انواكشوط واناذيبو، وهي المشاكل الناجمة عن غياب سياسة حضرية حقيقية تأخذ في الاعتبار الترابط الوثيق بين التخطيط الحضري والقضايا المتعلقة بشبكات النقل والصرف الصحي والمرافق العمومية ذات المساس المباشر بحياة المواطنين، إضافة إلى إعادة الانتشار المعقلن للأنشطة الخدمية داخل النطاق الحضري.

ولمواكبة السياسة الجديدة في مجال الاستصلاح الترابي، ستتخذ الحكومة الإجراءات التفصيلية التالية:

- إعداد النصوص التطبيقية للقانون التوجيهي للاستصلاح الترابي؛
- إقامة مرصد وطني للاستصلاح الترابي؛
- البلورة التدريجية والتفعيل الصارم للأدوات العملية للاستصلاح الترابي، سواء تعلق الأمر بالمخطط الوطني أو بالمخطط الجهوي للاستصلاح الترابي أو بالمخطط المحلي للبنى التحتية؛
- تأطير التقري بما في ذلك من خلال إطلاق عملية نموذجية ؛
- تكثيف النشاطات التي تمكن من توفير الخرائط لمختلف القطاعات وتحيينها من وقت لآخر.

السيد الرئيس؛

سيداتي، سادتي النواب؛

لئن كان استقلال القضاء خير ضمان لاستمرار الدولة ولمصداقيتها، فإن حرية التعبير تشكل مرتكزا ضروريا لتوطيد الديمقراطية. لذا، فإن الحكومة تتعهد - طبقا لالتزامات رئيس الجمهورية في هذا المجال - بإعطاء أولوية حقيقية لتقوية التعددية وحرية التعبير وحرية الصحافة بوجه خاص.

ولهذا الغرض، ستضع الحكومة في بحر سنة 2010 إستراتيجية وطنية حقيقية لتطوير قطاع الاتصال. وستتمحور هذه الإستراتيجية حول تكييف الإطار القانوني للاتصال السمعي البصري مع حقائقنا السياسية والاجتماعية الجديدة، من جهة، ومع التقدم الحاصل في مجال تقنيات الاتصال، من جهة أخرى. كما ستمكن من إعادة هيكلة القطاع وتنظيمه وتمهين العاملين فيه وتعزيز فضاء الحريات المتاحة له.

وفي هذا الإطار، سيتم إنشاء مركز لتكوين الصحفيين والفنيين العاملين في مجال الصحافة. كما سيتم إنشاء شركة للبث البصري تمكن من التحكم في تطور القطاع ومواكبته في اتجاه التحرير التدريجي والمنظم للوسائط السمعية البصرية. وفي نفس المنحى، سيتم إعداد دفاتر شروط ملأمة وتعرض على الفاعلين الخصوصيين الراغبين في الاستثمار في القطاع. وبطبيعة الحال، فستقدم الحكومة الدعم المناسب للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية لتمكينها من ضبط القطاع بصورة أفضل.

وبالإضافة إلى ذلك، ستنصب جهودنا على تحويل وسائل الإعلام التي تملكها الدولة إلى مرفق عمومي حقيقي، بما يعنيه ذلك من تحديد واضح لمأموريتها وفقا لما يمليه تعلق رئيس الجمهورية بحرية التعبير.

وبصورة عامة، فستضع الحكومة آليات مناسبة لضمان النفاذ إلى المعلومات وتسهيل تداولها بصورة سلسة. كما ستعمل على إعداد مرتكزات مدروسة وقادرة على دعم الحضور الإعلامي لبلادنا والتعريف بها وعكس صورة إيجابية عنها في المشهد الإعلامي الدولي.

السيد الرئيس؛ سيداتي، سادتي النواب

تتصدر مكافحة الفقر أولويات العمل الحكومي بحكم الأهمية الكبرى التي أولاها إياها رئيس الجمهورية سواء في برنامجه الانتخابي أوفي السياسات التي قادها منذ تسلمه مقاليد الأمور في البلاد. وهكذا فإن تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص الفقر وتحسين ظروف المواطنين، ستشكل المحاور الأساسية لعمل الحكومة.

وبهذا الصدد، ستستغل الحكومة نتائج المسح الجديد حول ظروف معيشة الأسر من أجل التوصل إلى تحديد أفضل لوضعية الفقر والقيام على هدي من تحليل تلك النتائج بمراجعة الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر وإطار النفقات المتوسط المدى، لملاءمتها مع برنامج رئيس الجمهورية.

وسوف تتصدى الحكومة لمحاربة الفقر بقوة وحزم انطلاقا من هذه الرؤية الإستراتيجية. ويمر ذلك حتما بتحقيق نمو اقتصادي مطرد وضمان مشاركة الفقراء بصورة متزايدة في خلق الثروات وتوزيع أفضل مبني على التقاسم المنصف لثمار النمو وزيادة الإنفاق العام في مجال مكافحة الفقر زيادة معتبرة.

ولهذا الغرض، ستقوم الحكومة في السنوات القادمة بتنفيذ سياسة اقتصادية منسجمة ومتناسقة، من شأنها إيجاد الوظائف من خلال تحقيق نمو اقتصادي قوي ومتوازن. كما ستقوم بإرساء نظام الحكم الرشيد وعقلنة استخدام الموارد الوطنية ومحاربة كل أشكال الفساد والرشوة ونهب وهدر المال العمومي.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة ستعتمد إلى سياسة صارمة في تنفيذ الميزانية تعطي الأولوية للاستثمار وتحسين فاعليته وإصلاحات هيكلية تمكن من تعزيز القدرة التنافسية وإنتاجية الاقتصاد وتحفز الاستثمار الخصوصي، وستولي الحكومة عناية خاصة لخلق الحوافز الملائمة لصالح المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصا تلك التي تعمل في قطاعات الصناعة التقليدية، والبناء والأشغال العمومية.

وطبقا لهذا التوجه فإن مشروع الميزانية لسنة 2010، المعتمد من طرف الحكومة في السادس عشر من نوفمبر 2009 يترجم الأولوية الممنوحة للقطاعات التي لها تأثير مباشر على الظروف المعيشية للمواطنين كالتعليم والصحة والماء الشروب والنقل، كما أنه يعمل على دفع وإنعاش النشاطات الاقتصادية. وهكذا، فقد تم تخصيص 27% من اعتمادات الميزانية العامة لهذه القطاعات الحيوية، في حين بلغت اعتمادات الميزانية المدعمة للاستثمار الممولة على الموارد الذاتية للدولة 66.820.010.000 أوقية، وهو ما يمثل نسبة 20,7% من الناتج الداخلي الخام خارج النفط، بزيادة قدرها 21.8 % بالمقارنة مع ميزانية 2009.

وفي مجال الإصلاحات الهيكلية، فإن الحكومة ستراجع الإطار المؤسسي من أجل توجيه أحسن للاقتصاد ولمحاربة الاحتكارات.

وستقوم الحكومة بإصلاحات عميقة في مجال الضرائب، من أجل الرفع من مستوى تصنيف الاقتصاد وتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين المردودية وتعزيز محاربة التهرب الضريبي. وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل الحكومة على إحداث ديناميكية جديدة فيما يتعلق بآليات برمجة الميزانية للانتقال إلى نظام لتخصيص الموارد على أساس الربط بين الأهداف وتحسين الأداء.

وفي هذا الصدد، فإن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية ستم مراجعته من أجل تحسين التصنيف الاقتصادي المعمول به حالياً واستحداث التصنيف الوظيفي لوثائق الميزانية، كما هو الحال في الإطار المتوسط المدى للنفقات.

ومن أجل تحسين متابعة الإنفاق العمومي، فإن نظام "رشاد" سيتم توسيعه للأخذ بعين الاعتبار كافة العمليات المتعلقة بالميزانية.

وفي مجال السياسة النقدية، مكنت الإجراءات السليمة المتبعة من طرف السلطات النقدية من التحكم في التضخم خلال 2009، حيث تراجع معدل التضخم من 5% سنة 2008 إلى أقل من 3% سنة 2009. وستتم مواصلة الجهود في هذا المجال مع الحفاظ على الظروف المواتية للانتعاش الاقتصادي، كما أن الإجراءات التي طبقت من أجل تعزيز المنافسة في النظام المالي ستستمر من أجل خفض معدل الفائدة الحقيقي، وزيادة إمكانية النفاذ إلى القروض.

وإذ تلاحظ الحكومة أن وضعية المقاولات العمومية أصبحت مقلقة بحكم ضخامة الخسائر التشغيلية التي تكبدتها نتيجة للتسيير السيئ، فإنها لن تدخر جهداً في سبيل معالجة هذه الوضعية التي تهدد استمرارية المرفق العمومي.

وفي هذا الإطار، سيتم إجراء تدقيق فني ومالي لتحديد الإجراءات الإستراتيجية التي ينبغي إتباعها من أجل تقويم هذا القطاع الحيوي في التنمية الوطنية. كما سيتم تعزيز الهيئات المتداولة للمؤسسات والشركات العمومية. وستشهد هذه الإجراءات السبيل أمام إبرام عقود- برامج مع أهم المؤسسات والشركات المذكورة، بما يضمن توفير الظروف المواتية لتحسين الخدمات التي تقدمها للمواطن.

**السيد الرئيس؛
سيداتي، سادتي النواب**

لقد بدأت الجهود المبذولة من أجل تطوير قطاع الاستثمار في إعطاء ثمارها. فعلي الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد توافد على بلادنا العديد من المستثمرين الأجانب لاستكشاف الفرص الاستثمارية التي تزخر بها ومن المنتظر قدوم آخرين في السنوات القادمة. ولعل في الاتفاقيات التمويلية الضخمة التي تم إبرامها في الأشهر القليلة الماضية خير شاهد على استعادة ثقة الشركاء والمستثمرين في الاقتصاد الوطني. وهكذا، فقد بلغت اتفاقيات القروض الموقعة مع الشركاء في التنمية منذ تغيير 06 أغسطس 2008 أكثر من 100 مليار أوقية خارج اتفاقية تمويل المشاريع التابعة لشركة سنيم.

وتعزيزاً لهذا الاتجاه، قامت مفوضية ترقية الاستثمار بالعديد من النشاطات من أجل تحسيس وتحفيز المستثمرين الأجانب وتحسين مناخ الاستثمار في موريتانيا. وستواصل الحكومة إعطاء الأولوية للقطاع الخاص، وستعزز الجهود المبذولة من أجل تذليل جميع العقبات التي تحول دون ترقية الاستثمار الخاص ولا سيما الاستثمار الخارجي. ولهذا الغرض، فإن مدونة جديدة للاستثمارات ستعرض على جمعيتكم

الموقرة في أقرب الآجال. وفي نفس المنحى، ستقوم الحكومة بإصلاح القطاع المالي لتسهيل النفاذ إلى القرض وتوسيع نطاق الخدمات المالية وتنشيط قطاع التأمين.

وستواصل مفوضية ترقية الاستثمارات سعيها لجعل موريتانيا وجهة للاستثمار، والبحث عن المستثمرين الوطنيين والأجانب ومواكبتهم ودعمهم. وستعتمد إلى إعداد إستراتيجية لترقية القطاع الخاص وإلى استكمال دراسة تنمية خليج انواذيبو. وسيتم بذل المزيد من الجهود لتشجيع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

**السيد الرئيس؛
سيداتي، سادتي النواب**

ستنفذ الحكومة سياسة نشطة تستهدف احتواء ارتفاع الأسعار وذلك عن طريق التنظيم الجيد للسوق وتحسين تموينها ومراقبة المنافسة وتطبيق النظم التجارية وتخفيض التكلفة على الإنتاج والاستيراد والتوزيع وتعزيز قدرات روابط المستهلكين ووضع آليات لضمان استقرار الأسعار في المناطق الأكثر فقرا.

ومن البديهي أن الأهداف الطموحة التي تسعى إليها الحكومة في مجال النمو الاقتصادي لا يمكن بلوغها إلا عن طريق إنعاش قطاعات التصدير.

وفي مجال النفط والمعادن، سينمحور عمل الحكومة حول تهيئة إمكانيات النمو وتحسين بيئة الأعمال ومراجعة الإطار القانوني وتعزيز القدرات الإدارية والمؤسسية ومتابعة وتأطير الفاعلين وعمليات البحث النفطي والمنجمي.

وبخصوص قطاع النفط، سينصب العمل على متابعة عمليات التنقيب في حوض تاودني وفي الحوض الساحلي، في الوقت الذي بدأت فيه بعض الشركات النفطية مرحلة الحفر لتأكيد التخمينات التي دلت عليها الحملات الزلزالية السابقة، خاصة في حوض تاودني.

وستتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لدعم فرص اكتشاف حقول قابلة للاستغلال. وفي هذا الإطار، ستتم مراجعة منظومة الحوافز الحالية بغية تشجيع الشركات النفطية على تكثيف نشاطاتها الاستكشافية في موريتانيا.

وفي قطاع المناجم، ستواصل الحكومة دعم الفاعلين الأساسيين في القطاع وخاصة شركة سنيتم لتمكينها من تجسيد خططها التطويرية التي حازت مؤخرا على مليار دولار أمريكي لتمويلها في أكبر برنامج تطويري في تاريخ الصناعات الاستخراجية في بلادنا، وهو البرنامج الذي يشكل، بحجمه وطبيعته منتجاته، مرحلة حاسمة على طريق تهيئة ثرواتنا المنجمية، **إذ سيسمح هذا المشروع للمرة الأولى بزيادة إنتاج الحديد بـ 4 ملايين طن سنويا، أي بنسبة 40%.**

وفي نفس المنحى، ستعمل الحكومة **على تعبئة المزيد** من التمويلات للمشاريع المنجمية، إضافة إلى تسريع وتيرة البحث المنجمي في الحوضين ولعصابه واستكمال أكثر من 52 مشروعا صغيرا في منطقة (الزويرات - بلنوار).

ولإعطاء ديناميكية جديدة للقطاع المنجمي بصورة عامة، ستعمل الحكومة على تحسين أدوات التسيير عبر التكريس الفعلي لشفافية منح رخص التنقيب والاستغلال وتفعيل دور مبادرة شفافية الصناعات

الاستخراجية. وستعمل الحكومة كذلك على تشجيع المستثمرين الحاصلين على رخص استغلال لمواد معدنية على الإسراع بالشروع في تحضير عمليات الإنتاج.

وقد مكنت السياسة المنتهجة في هذا المجال من تحسين العائدات المتأتية من رخص الاستكشاف والتنقيب بصورة معتبرة، حيث ارتفعت من 253 مليون أوقية سنة 2008 إلى حوالي مليار أوقية سنة 2009 .

وفي إطار الحرص على ضمان الاستفادة القصوى من عمليات الاستغلال المنجمي، ستقوم الحكومة بتفعيل برنامج مَرْتَنَة الكادر العامل في شركات الاستكشاف والاستغلال المنجمي، إضافة إلى إنشاء مدرسة للمعادن وهياكل لتأهيل العمال في الحرف المنجمية. وستحرص الحكومة بشكل خاص، على التأكد من اتخاذ الإجراءات التي يتطلبها التنبؤ والاحتياط للأثار السلبية للنشاط المعدني على البيئة.

السيد الرئيس؛

سيداتي، سادتي النواب؛

يستلهم عمل الحكومة في مجال الصيد والاقتصاد البحري التشخيص الأمين الذي سطره رئيس الجمهورية في برنامج الانتخابي للأزمة العميقة التي يتخبط فيها هذا القطاع جراء الاستغلال الريعي الذي يخضع له منذ بضعة عقود. ولتجاوز هذه الأزمة، تلتزم الحكومة بإحداث قطيعة تامة مع السياسات الخاطئة المتبعة حتى الآن والتي اكتفت في أحسن الأحوال بالتعامل مع مظاهر الأزمة دون معالجة أسبابها البنوية بجدية.

و ستركز عمل الحكومة على تحسين التسيير والإطار المؤسسي وحماية البيئة البحرية وتعزيز البنى التحتية. وفي هذا الإطار، ستتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة من أجل الاستغلال الأمثل للموارد كما ستقوم بمراجعة الإطار المؤسسي لتوفير المناخ الملائم للاستغلال المستديم للموارد البحرية والاستثمار في القطاع وتعزيز قدرات كل الأطراف من إدارات ومهن معنية.

وعلى مستوى حماية الثروة السمكية، ستولي الحكومة عناية خاصة للحد من مخاطر التلوث البيئي. وفي هذا المنحى، ستعمل الحكومة على وضع الأسس الملائمة في أفق 2012 لتجسيد هدف إلزامية التفريغ في انواذيبو في حدود 100% بالنسبة لصيد أسماك العمق و50% لأسماك السطح الصغيرة و30% بالنسبة لأسماك التونة. وسيتم اعتماد نظام لتسيير المصائد يمكن من تخفيف الضغط على المخزونات الحساسة وخاصة الأخطبوط بشكل ملموس وسريع، إضافة إلى دعم استغلال مصائد جديدة لتثمين المخزونات غير المستغلة خاصة الرخويات والمحار.

أما في مجال البنى التحتية، فسيتم إكمال توسعة ميناء انواذيبو المستقل خلال 2010 وتأهيل الرصيف التجاري وأرصفة الصيد. وسيتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالة حطام البواخر في خليج نواذيبو، كما سيتم إنشاء أربعة أماكن للتفريغ في نواكشوط للصيد التقليدي والشاطئي .

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تأهيل ميناء نواذيبو التقليدي وفقا للمعايير الدولية واستصلاح محطة للتفريغ بقرى إيمراكن. **كما سيتم البدء بأشغال بناء ميناء الصيد التقليدي بتانيت** وستستمر الجهود الرامية إلى إنشاء البنى التحتية التالية: ميناء الصيد التقليدي بانجاكو، ومجمع الصيد السطحي بنواذيبو الذي يشتمل على ميناء ومنشآت لاستقبال وتحويل المنتجات السمكية.

وعلى مستوى نظام التسويق، سيتم القيام بجهود متواصلة لاعتماد مقاربة الجودة والعمل على تعزيز القدرة التنافسية سبيلا لتحسين مكانة ثروتنا السمكية في السوق العالمية.

**السيد الرئيس؛
سيداتي، سادتي النواب؛**

في مجال التنمية الريفية، ستعمل الحكومة على انتشال هذا القطاع الحيوي من التردّي الذي يعاني منه نتيجة للسياسات الخاطئة التي تم انتهاجها خلال العقود الماضية والتي تقوم على الاكتفاء بتمويل الحملات الزراعية الوهمية وإهمال القطاع الحيواني. ولهذا الغرض، ستصدى الحكومة لمعالجة الاختلالات الهيكلية القائمة بما يضمن الاستغلال العقلاني للمقدّرات عبر تمكين المزارعين والمنمين من النفاذ إلى الأرض والتأطير والقرض وتشجيع المستثمرين الحقيقيين على الاستثمار المنتج المستديم.

وسيركز عمل الحكومة على دفع القطاع الزراعي وإنعاشه من خلال ترقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا المنحى، سيتم إعداد مخطط لإنعاش الاستثمار الخاص في المنطقة المروية، وذلك في إطار صيغ جديدة من الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص سيتم تعزيزها وتطويرها.

- وتكريسا لأولوية الأمن الغذائي ، ستتخذ الحكومة الإجراءات التالية:
- تعزيز التحكم في الماء والقيام باستصلاحات كبيرة وذلك من خلال تشييد المزيد من السدود والحواجر المائية؛
 - تعزيز البنى التحتية الخاصة بفك العزلة عن مناطق الإنتاج؛
 - إعادة التنظيم العقاري من خلال تفعيل اللجنة الوزارية المكلفة بالشؤون العقارية؛
 - نشر وتطبيق القانون العقاري وتوسيع مجال تطبيقه ليشمل مناطق جديدة وإقامة هيئة لا مركزية لتسيير الشؤون العقارية؛
 - القيام بتأهيل شامل لمراكز البحث والتكوين وتحسين هيئة الدعم والإرشاد والاستشارة للمنتجين؛
 - التحكم في المجال وتعميق المعرفة به من خلال تطوير السجل العقاري الريفي من أجل تحديد مناطق الإنتاج الزراعي والرعي؛
 - استصلاح مساحات **زراعية** جديدة.

وعلى صعيد حماية المزروعات، ستعمل الحكومة على إيجاد آلية مستديمة لضمان مكافحة الفعالة للآفات الزراعية. وفي هذا الصدد، تنوي الحكومة إعداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية لحماية النباتات وتعزيز الهيئات التي تُنشط بها هذه المهمة.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى البرنامج الطموح الذي تمت المصادقة عليه والقاضي بتسييج ما مجموعه 74.000 هكتار من الزراعات المطرية منها 14.000 هكتار قبل شهر مارس 2010، أي في غضون ثلاثة أشهر من الآن، على أن يتم تسييج الـ 60.000 هكتار المتبقية في السنوات الثلاث المقبلة بواقع 20.000 هكتار سنويا. وينتظر أن يساهم هذا البرامج غير المسبوق بشكل فعال في تعزيز الأمن الغذائي ومكافحة الفقر في أرياف وطننا الحبيب.

وستركز الحكومة بشكل خاص على تشجيع ودعم الاستغلال المنتج للزراعات المطرية، خاصة في المناطق التي تتلقى كميات كبيرة من الأمطار.

وستعمل الحكومة على تأمين دعم مباشر للمزارعين الذين يعانون صعوبة في الحصول على المدخلات الزراعية سواء تعلق الأمر بالبذور أو الأسمدة أو المبيدات والآلات الزراعية الصغيرة. وستشهد السنة المقبلة انطلاق برنامج لمحاربة الفقر يمكن المنتجين الأقل حظاً من النفاذ إلى الأسواق.

ولضمان النفاذ المتكافئ والناجع إلى التمويل، تتعهد الحكومة بتقويم وضعية القرض الزراعي وإعادة هيكلته ليصبح أداة فعالة لخدمة أهداف سياسة الأمن الغذائي ومكافحة الفقر في الأرياف الزراعية.

وقد بذلت الدولة مجهوداً كبيراً من أجل تخفيف أعباء المديونية على المزارعين وخاصة منهم ذوي الدخل المحدود. وفي هذا الإطار، تم إعفاء المستغلات الفردية والمزارعين المنخرطين في التعاونيات القروية والتعاونيات التي تستغل مساحات كبيرة من جميع الفوائد المستحقة على القروض الممنوحة لهم في إطار القرض الزراعي، إضافة إلى إسقاط نصف قيمة الأصول المقترضة كما استفاد المدينون الآخرون للقرض الزراعي من إعانات وتسهيلات معقولة.

أما في مجال التنمية الحيوانية، فإن سنة 2010 ستشهد إعداد برنامج وطني متكامل للتنمية الحيوانية يحل محل المشاريع التي كانت قائمة في هذا المجال والتي انتهت مدتها في سبتمبر 2009.

وبانتظار بلورة هذا البرنامج الشامل، سيتم التركيز على تسيير المراعي بما يمكن من الملاءمة بين الموارد العشبية والمائية. وفي هذا المنحى، سيتم وضع برنامج لنشر وتسيير البنى التحتية المائية تبعا للمقدرات الكثرية كما سيتم تعزيز متابعة المحميات الرعوية وتحسين جودة المراعي التي تحتضنها عبر إدخال أنواع جديدة من الأعشاب.

وستولي الحكومة أهمية كبيرة لتحسين النفاذ إلى البنى التحتية الإنتاجية من خلال الإجراءات التالية:

- إنجاز المزيد من المياه الرعوية وحظائر التطعيم؛
- وضع وتنفيذ مخطط توجيهي عام للاستصلاح يأخذ بعين الاعتبار متطلبات تطوير التنمية الحيوانية وخاصة منها ما يتعلق بمسارات الانتجاع وتجهيزات السقي والبنى التحتية الرعوية؛
- تحسين التموين بالأدوية والمدخلات البيطرية وتخفيض تكاليفها حتى تكون في متناول المنمين؛
- رفع القيمة المضافة للقطاعات الفرعية بصورة مستديمة وترقية الصادرات بالتعاون مع الفاعلين الخصوصيين.

وستعمل الحكومة على تثمين شعبي الألبان واللحوم عبر إنشاء وحدات لإنتاج الألبان ومراكز لتجميعها وإنشاء وتأهيل المسالخ. وفي هذا الإطار، سيتم هذه السنة افتتاح فروع لشركة الألبان في النعمة بالشراكة مع الجماهيرية الليبية كما سيتم إنشاء فرع مماثل في كيفة. ولتشجيع استهلاك اللحوم البيضاء، سيتم إنشاء مداجن نموذجية جديدة.

وبالإضافة إلى ذلك، ستستمر السلطات العمومية في تعزيز وتحسين فاعلية مهمتها في مجال الصحة الحيوانية من خلال برنامج وطني سنوي للتطعيم والمراقبة المستمرة لمختلف الأوبئة والأمراض الحيوانية وتقديم الأدوية البيطرية والمساعدة للمنمين الأقل حظاً.

وعلى الصعيد المؤسسي، ستم إعادة تنظيم قطاع التنمية الريفية ووكالاته التنفيذية من أجل مسايرة الديناميكية الجديدة للقطاع وانتعاشه ومن أجل تحسين الجودة وأداء الخدمات وتقريبها من المواطنين. وفي هذا الإطار، تدرج عملية إعادة هيكلة شركة صونادير وتحويل مقرها إلى مدينة روصو.

وفضلا عن ذلك، ستقوم الحكومة بإنشاء قرض رعوي لتمكين الفاعلين في القطاع الرعوي من النفاذ إلى التمويل بشروط ميسرة ووفق آليات تتلاءم مع قدرات وظروف المنمين على وجه الخصوص. **وستشهد هذه السنة انطلاقة عمل القرض الرعوي من مدينة العيون ببضعة مليارات أوقية.**

**السيد الرئيس؛
سيداتي، سادتي النواب؛**

في مجال الصناعة، تستهدف الحكومة زيادة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام وإيجاد فرص العمل.

ولهذا الغرض، ستعمل الحكومة على تذليل العقبات التي تحول دون تنمية القطاع الصناعي عن طريق تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني للنشاط الصناعي وتنفيذ سياسات ضريبية وتعريفية ملائمة وترقية الاستثمارات وتأهيل النسيج الصناعي، إضافة إلى تطوير شراكة ديناميكية بين القطاعين العام والخاص.

وفي هذا الإطار، ستتم إعادة هيكلة الإدارة التي يُنَاط بها تسيير هذا القطاع لضمان الفاعلية في إنجاز المهام المنوطة بها. وسيتم التركيز في هذا المجال على وضع وتفعيل منظومة متكاملة لتوحيد المعايير والمقاييس وترقية الجودة ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع المبادرات والنشاطات الصناعية

كما سيتم العمل على تحسين القدرة التنافسية للمقاولات الصناعية، وذلك من خلال دراسة وتنفيذ برنامج لإعادة الهيكلة والتأهيل الشامل للمقاولات وتنفيذ برنامج آخر لتكوين وترقية الموارد البشرية.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- إنشاء المكتب الوطني لتوحيد المعايير والمقاييس، وهو ما سيمكّن البلاد من امتلاك بنية للمعايير تُشجّع المقاولات الوطنية على احترام معايير الجودة وعلى استيفاء متطلبات حصولها على شهادات الجودة (ISO 9001)؛
- إنشاء مناطق صناعية بنواكشوط و نواذيبو؛
- تنفيذ برنامج للتأهيل الشامل وإعادة هيكلة المقاولات من أجل تحسين القدرة التنافسية؛
- إنشاء بنك معلومات حول المشاريع؛
- إنشاء قطب وطني للتنمية التكنولوجية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

وفي قطاع الصناعة التقليدية والسياحة، ستنفذ الحكومة إستراتيجية تستهدف النهوض بهذا القطاع الحيوي وتنمين مختلف المقدرات الكامنة التي يزخر بها وتعزيز مساهمته في انتعاش النشاط الاقتصادي وخلق المداخل والحد من الفقر.

ولتنمين المزايا النسبية التي تزخر بها بلادنا سيتم التركيز على تطوير منتج سياحي يتلاءم مع ثقافتنا وقيمنا وقدراتنا التمويلية. وفي هذا الإطار، سيتم تشجيع السياحة البيئية لاستكشاف التراث الطبيعي والتنوع البيئي لبلادنا سواء على المستوى القاري أو على مستوى الشواطئ والخلجان والمحميات الطبيعية. كما سيتم التركيز على المواقع الأثرية في المدن القديمة وعلى الآثار والمحفوظات والرسوم الصخرية. وستولي الحكومة عناية خاصة لتنمين الحرف والصناعات التقليدية المحلية خاصة في المدن القديمة.

ولمواجهة العجز في الموارد البشرية ذات الكفاءة في هذا المجال، **ستعمل الحكومة على إيجاد بنية تحتية للتكوين في ميدان الفنادق والسياحة**. وستبذل جهوداً مناسبة لجرد المناطق والمواقع السياحية في مختلف أنحاء الوطن والتعريف بترائنا الطبيعي والثقافي من خلال خطة إعلامية شاملة.

وبصورة عامة، سيتم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان ترقية الصناعة التقليدية وتثمين المنتج السياحي الموريتاني، خاصة من خلال إنشاء أدوات تمويلية مناسبة ودعم الهياكل المهنية واستصلاح مواقع سياحية جديدة. وفي هذا الإطار، ستشجع الحكومة الاستثمار الخاص بكل الوسائل الممكنة.

السيد الرئيس؛

سيداتي، سادتي النواب؛

في مجال النقل، ستعكف الحكومة على تنفيذ إستراتيجية شاملة لقطاع النقل في مستوياته المختلفة البرية والبحرية والنهرية والجوية من شأنها أن تعد هذا القطاع الحيوي لأداء دوره الهام المتمثل في زيادة القدرة التنافسية لاقتصادنا وتخفيف تكاليف النقل وتحسين سلامة وجودة نقل الأفراد والبضائع.

فعلى مستوى النقل البري، سيتم إعطاء الأولوية لتنظيم النقل الحضري وتحسين وتعزيز السلامة المرورية من خلال حملات الوقاية من حوادث السيارات والتطبيق الصارم لمدونة المرور ومعرفة أسباب الحوادث للعمل على تخفيض نسبها. وسيتم تجسيد هذه الأولوية عبر إعداد وتطبيق إستراتيجية وطنية للسلامة المرورية.

وفي مجال البنى التحتية الطرقية، ستولي الحكومة عناية خاصة لتحقيق هدفها الأساسي المتمثل في ربط كل عواصم المقاطعات بطريق عصري معبد في غضون السنوات الثلاث المقبلة. وسيقتضي ذلك إعادة تأهيل البنى التحتية القائمة وتوسيعها، إضافة على إنشاء المزيد من الطرق الحديثة.

وفي هذا الإطار، سيتم تعزيز حالة الطرق عبر إعادة تأهيل المقطع الرابط بين كيفة – الطينطان بطول 140 كلم والذي انطلقت أعماله في شهر أغسطس الماضي ويستغرق إنجازه 30 شهراً بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والدولة الموريتانية يناهز 12 ملياراً و800 مليون أوقية.

كما ستتم إعادة تأهيل المقطع الرابط بين انواكشوط وروصو بطول 203 كلم وبتنفيذ مشترك من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والدولة الموريتانية، على أن تبدأ الأشغال خلال النصف الأول من سنة 2010 وتستكمل في غضون 33 شهراً. وبالإضافة إلى ذلك، ستتم إعادة التأهيل التدريجي للطريق الرابط بين انواكشوط - اكجوجت من خلال الاتفاقية الموقعة مع شركة مناجم نحاس موريتانيا.

وفي نفس المنحى، تمت برمجة الإجراءات التالية :

- الإعلان عن مناقصة لإنشاء الطريق الرابط بين أطار – تجكجه، بطول 365 كلم مقسمة إلى أربعة مقاطع وتمويل مشترك من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق السعودي للتنمية والدولة الموريتانية. وتبلغ الكلفة الإجمالية المقدره لهذا المشروع الكبير 102 مليون دولار أمريكي، على أن يتم إنجازه خلال 30 شهراً لكل مقطع.

- البحث عن تمويل طريق قصير الطرشان – شوم ومقطع بوتلميت – آلاك من طريق الأمل؛

- انطلاق أشغال فك العزلة عن كل من كرمسين وأفطوط بعد أن انتهت الدراسات الفنية المتعلقة بذلك. وستشمل هذه الأشغال إنجاز طريق بطول 33 كلم في كرمسين، إضافة إلى المرحلة الأولى من مشروع فك العزلة عن أفطوط عبر تشييد طريق طوله 257 كلم مقسمة إلى ثلاثة مقاطع هي القايرة- باركيول بطول 79 كلم وباركيول- بلحراث- صواطة بطول 87 كلم وصواطة- مال شكار بطول 91 كلم.

- إنشاء طرق حضرية هذه السنة في كل من كهيدي وسيلبابي والنعمة؛
- البدء في إنجاز دراسات وإعداد ملفات مناقصة للطرق التالية : النعمة – باسكنو – فصالة – الحدود المالية ، وكذلك النعمة – أمرج – عدل بقره ، وطريق تجكجة – كيفه – سيلبابي – الحدود المالية ، إضافة إلى طرق بضواحي انواذيبو .

- البدء بدراسة طريقي تمبده- جكني والمذرذرة- الركيذ- بوتيلميت.

وفيما يتعلق بالنقل الجوي، ستعمل الحكومة على صيانة البنى التحتية وإنجاز الدراسات للقيام بمخطط يشمل كافة المطارات الموريتانية بما فيها مطار انواكشوط.

وبخصوص توسيع وعصرنة البنى التحتية للنقل الجوي، ستتم :

- مواصلة المفاوضات مع الشركاء من أجل إنشاء مطار دولي جديد لنواكشوط؛
- استكمال الإجراءات لانطلاق أنشطة الشركة الموريتانية الجديدة للنقل الجوي لتمكينها من أداء الدور المنوط بها باتجاه تطوير النقل الجوي الوطني. وينتظر أن يبدأ العمل الفعلي لهذه الشركة التي تم إنشاؤها برأسمال في حدود 8 مليارات أوقية قبل فصل الصيف المقبل. وستساهم في استيعاب الخبرات الوطنية التي فقدت وظائفها إبان إفلاس شركة الخطوط الجوية الموريتانية.

وفي مجال النقل البحري والنهري، فمن المقرر في إطار توسيع وعصرنة البنى التحتية القيام بالإجراءات التالية :

- الانطلاق الفعلي لأشغال توسعة ميناء انواكشوط المستقل المعروف بميناء الصداقة الذي ستتضاعف قدرته الاستيعابية عندما ينتهي العمل في هذه التوسعة في حدود ثلاث سنوات. ويبلغ حجم الاستثمارات المبرمجة لهذا الغرض 288 مليون دولار أمريكي.

- إعداد مشروع إنشاء محطة للحاويات؛

- وضع نظام للرقابة يعتمد على الفيديو.

وعلى مستوى الرصد الجوي، ستتركز الجهود على توسيع وعصرنة منظومة الأرصاد الجوية عبر اقتناء محطات جديدة وإقامة آليات للرقابة على المستوى الوطني.

ومن أجل تعزيز القدرات الإجمالية لقطاع النقل، ستعطي الحكومة أهمية خاصة لملاءمة الإطار المؤسسي مع التحولات الحاصلة وتكوين الموارد البشرية وتعزيز إجراءات الأمن والسلامة وتحديث التجهيزات وتطوير وسائل التسيير والقيادة .

السيد الرئيس؛

سيداتي، سادتي النواب؛

في مجال الطاقة، تستهدف سياستنا تأمين النفاذ إلى الكهرباء للاستعمالات المنزلية والصناعية في المراكز الحضرية وترقية الكهرباء الريفية والطاقات المتجددة لصالح القرى والمناطق المعزولة.

وستسخر الحكومة جميع الموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المذكورة آنفاً. وسيعني ذلك، في المقام الأول، ترقية الطاقة الكهربائية وإنتاج الغاز من أجل توليد الكهرباء وتشجيع الطاقة البديلة والشمسية منها على وجه الخصوص.

وفي مجال المنتجات النفطية، فإن هدف الحكومة هو ضمان التمويل المنتظم لكل الأنشطة مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الاقتصادية والأمنية إضافة إلى قابلية الاستدامة المالية للفاعلين في القطاع.

وفي هذا الصدد، فإن الجهود المبذولة من طرف الحكومة لتحسين العرض والنفاذ إلى الكهرباء تتلخص في تعزيز طاقات الإنتاج وتأهيل وتعزيز شبكة التوزيع بنواكشوط والمدن الداخلية.

ومن أجل مواجهة العجز في القدرة الإنتاجية الحالية والاستجابة للطلب في المدى القصير والمتوسط، فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات من أهمها تأهيل محطة عرفات من أجل تحسين الإنتاج. كما تم اقتناء سبع مولدات بطاقة 10.5 ميغاوات، وسيبدأ تشغيلها في شهر إبريل 2010. **فضلاً عن ذلك، فقد تم التعاقد على اقتناء محطة بقوة 46,5 ميغاوات بمبلغ حوالي 50 مليون أورو وستكون جاهزة للإنتاج بحلول شهر مايو المقبل. وبذلك تكون البلاد قد ضاعفت ولأول مرة في تاريخها الطاقة الكهربائية المنتجة في نواكشوط. وهكذا سيتم تغطية العجز المتوقع حتى تدخل المشاريع الجديدة حيز التنفيذ خلال سنة 2012.**

وعلى مستوى التوزيع، سيتم عما قريب استكمال توسيع الشبكة الكهربائية بنواكشوط (حي السلامة، السبخة، الميناء، قطاع 5 الدار البيضاء، الرياض، توجنين، دار النعيم، عرفات 15 الترحيل، الحي الساكن). **وتبلغ التكلفة الإجمالية للمكونات المنجزة بالفعل من هذا المشروع 313 مليون أوقية.**

كما سيتم تأهيل شبكات التوزيع القائمة. وفي هذا الإطار، سيتم إنجاز دائرة 33 كيلو فولت حول نواكشوط من أجل تأمين وتحسين نوعية التزويد بالطاقة، إضافة إلى تعزيز التوزيع في الأحياء الشمالية من خلال 9 مراكز تحويلية جديدة. **وسيمكن هذا الجهود الممول بغلاف مالي يربو على 300 مليون أوقية من تكثيف شبكة التوزيع في الأحياء الشعبية والقضاء بصورة نهائية خلال سنة 2010 على ما يعرف " بالمخادع " الكهربائية التي تشكل خطراً على المواطنين.**

أما على مستوى توسيع محطة نواذيبو، فإن أشغال التوسعة مازالت قيد الانجاز ويعتبر جانب الهندسة المدنية منها في مراحله الأخيرة. وسيتم إنجاز المكونات الأخرى لهذه التوسعة في السنة المقبلة كما يجري توسيع شبكة التوزيع لتغطي منطقة إيواء المرقلين من الأحياء العشوائية.

ومن أجل تحسين عرض الكهرباء والنفاذ إليها بالنسبة للمدن الداخلية، سيتم تجديد وسائل الإنتاج وذلك عبر اقتناء صوملك لثمان مولدات لصالح مدن أطار وكيفه وأكجوجت وبوتلميت وكرو.

وسيتم كذلك تعزيز شبكات التوزيع في المدن الداخلية لكل من لعيون وكيفه وأطار ونواذيبو وتحكجه. وفي نفس الإطار، ستتم كهربة محور روصو - بوكي في حوض النهر، وذلك من خلال ربط بلدات لقصييه وانتيكان وجدر المحقن ودار البركة بشبكة منانتالي.

وعلى صعيد آخر، ستستكمل الحكومة إنجاز دراسات الجدوى الخاصة بمخطط عام للتوزيع بنواكشوط واناذيبو بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ومن شأن هذا المخطط أن يشكل إطارا لحل مشاكل توزيع الكهرباء ليس في هاتين المدينتين فحسب، وإنما في مدن البلاد الرئيسية الأخرى.

وعلى مستوى الكهرباء الريفية وشبه الحضرية، ستتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لضمان إنجاز الأنشطة التالية :

- استكمال كهربة عواصم مقاطعات أمرج وباركيول وبومديد وامبان والمجرية وول ينج ؛
- استكمال كهربة عواصم بلديات عر وومبو والدافوع والتاكلالت وبلغربان وأجوير وتتهماد وشوم والصفاء والنيكه؛
- تعزيز وتوسعة محطتي وشبكتي نوامغار وتكننت؛
- توصيل الكهرباء لـ 11.000 أسرة بالاعتماد على الطاقة الشمسية في البلدات الريفية التي من غير المتوقع ربطها بالشبكة في المستقبل المنظور؛
- مواصلة برنامج الطاقة الشمسية لـ 17 بلدية تنتمي إلى ولايات كوركول وكيدماغا والحوض الشرقي ولعصابه و لبراكته والترارزه.

أما في مجال المنتجات النفطية، فستتمحور الجهود في 2010 حول ضمان التموين المنتظم للبلاد ضمن ظروف مؤمنة. ولهذا الغرض، ستعطي الأولوية للإسراع بتأهيل منشآت(صومير) وزيادة طاقات التخزين على مستوى مستودع نواكشوط ، وذلك عبر إنشاء مستودع إضافي لتخزين المواد النفطية بطاقة 1500 طن متري. ومن شأن توسيع الطاقة التخزينية على هذا النحو الاستجابة لتنامي الطلب على المازوت والفيول الذي يقدر بحوالي 12,5 % سنويا، إضافة إلى تلبية احتياجات جمهورية مالي التي لا تمتلك منفذا على البحر. ويعتبر هذا البعد الأخير إيجابيا على المستوى الاقتصادي، كما أنه يساهم في تعزيز الروابط مع هذا البلد الشقيق.

وفي نفس المنحى، سيتم تنفيذ مشروع يستهدف تعزيز استخدام غاز البوتان في الوسطين الحضري والريفي وذلك من أجل حماية البيئة والتحسين من ظروف العمل وخصوصا بالنسبة للنساء.

وعلى المستوى المؤسسي، ستقوم الحكومة باستكمال دراسة المخطط التوجيهي المتعلق بإنتاج ونقل الكهرباء الممول من طرف البنك الدولي والدولة الموريتانية واستكمال صياغة مخطط الاستثمار من أجل الكهرباء الريفية وشبه الحضرية. كما ستواصل تعزيز قدرات التخطيط في مجال الطاقة بصورة عامة، وذلك بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تكوين الأطر والكوادر البشرية للحصول على وسائل التحليل واعتماد إستراتيجية تنموية في مجال الطاقة تتماشى مع الاتفاقية المتعلقة بالتغيرات المناخية.

وبصورة عامة، فستقوم الحكومة بمراجعة السياسة المتبعة في مجال الطاقة من خلال تحيين إعلان السياسة القطاعية المعد سنة 1998، وذلك بالتشاور مع شركائنا في التنمية.

وإذ تعي الحكومة بأن المعالجة الجذرية للإشكالية الطاقية في البلاد تمر حتما بإيجاد حل بنيوي للتبعية تجاه المنتجات النفطية المستوردة من جهة والموارد الغابية المحلية من جهة أخرى، فإنها تتعهد باتخاذ كل ما هو ممكن لتمهيد الطريق أمام استغلال مواردنا من الغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء والاستعاضة عن الوقود الخشبي لتخفيف الضغط على محيطنا الطبيعي.

وفي هذا الإطار، تم استكمال إعداد الدراسات التمهيديّة المتعلقة ببناء محطة لتوليد الطاقة تعمل بالغاز في نواكشوط، تتراوح طاقتها ما بين 300 و 700 ميغاواط **وذلك بالشراكة مع شركتي Gaz de France وبتروناس. وستمكن هذه المحطة من تغطية الاحتياجات الوطنية، وعند الاقتضاء، سد احتياجات شبه**

المنطقة التي تعاني عجزا في هذا المجال . وستشجع الحكومة تطوير واستخدام الطاقات المتجددة والطاقات البديلة.

السيد الرئيس؛
سيداتي، سادتي النواب؛

تعتبر التقنيات الجديدة في مجال المعلومات والاتصال أحد أوسع المداخل إلى الحداثة والنجاعة والشفافية. لذلك، فقد اتخذت منها السلطات العمومية أداة لتحقيق الأهداف العميقة لإصلاح الإدارة، وهي الأهداف المتمثلة في التحول من العسف إلى التنمية ومن الزبونية والعمل في الظلام إلى الحياد والشفافية ومن الارتجال إلى المهنية ومن التعالي إلى القرب من المواطن وخدمته.

ولهذا الغرض، ستعطي الحكومة أولوية لاستخدام التقنيات الجديدة لتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية وتحسين نجاعة المرفق العمومي وتقريب خدماته من المواطنين.

وستسعى الحكومة لتحقيق النفاذ الشامل إلى التقنيات الجديدة في مجال المعلومات والاتصال وتعزيز قدرات الربط الوطني والدولي وإعادة تكييف الإطار القانوني والمؤسسي وتطوير قدرات التنظيم لضمان نفاذ أوسع وجودة أكبر بتكاليف أرخص. وفي هذا الإطار بالذات، تنوي الحكومة توطيد التنافس في قطاع الاتصالات وتحسين جودة الخدمات عبر دعم آليات متابعة وتقييم أداء الفاعلين في مجال الهاتف والانترنت.

وعلى صعيد أعم، ستراجع الحكومة الإستراتيجية المتبعة في مجال تقنيات المعلومات والاتصال لمراعاة الاحتياجات الجديدة للبلاد وتطور تلك التقنيات نفسها، فضلا عن ضرورات التنظيم الجيد للقطاع.

وفي مجال البريد، سيتم التركيز على دفع نشاطات شركة موريبوست التي تتطلب تجديد أداة إنتاجها وعصرنة خدماتها عبر استبدال نظامها الإعلامي وزيادة استخدام تقنيات المعلومات والاتصال في مختلف أنشطتها سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

السيد الرئيس؛
سيداتي، سادتي النواب؛

تشكل التنمية الحضرية إحدى أولويات العمل الحكومي. وستتم ترجمة هذه الأولوية من خلال وضع متطلبات الحل المستديم للمشاكل المتركمة في مجال العمران والإسكان.

ولهذا الغرض، ستعكف الحكومة على تعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي للقطاع وصيانة المباني الإدارية والتوسع في تشييد مرافق إدارية جديدة وزيادة عرض الإسكان مع التركيز على الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود والتحكم المدروس في نمو التجمعات السكانية وتحسين ظروف عيش المواطنين.

وفي مجال الإسكان على وجه الخصوص، ستتصب جهود الحكومة على تنفيذ الإجراءات التالية:

- إعداد إستراتيجية لتنمية الإسكان ووضع آليات للتمويل على المستوى الوطني؛
- انطلاق عملية نموذجية خاصة بالإسكان الريفي؛
- تشجيع وتطوير وترقية استعمال مواد البناء المحلية؛
- مراجعة قانون الترقية العقارية؛

- إنتاج مقاطع من الأراضي مؤهلة للسكن وخصوصا في نواكشوط ونواذيبو من أجل تشجيع نفاذ المواطنين إلى الملكية العقارية .

وفي مجال العمران ، سيتم تنفيذ جملة من الإجراءات أهمها :

- مواصلة إعداد وتحسين النصوص التنظيمية؛
- عصرنة وتعزيز وسائل التسيير الحضري في كل التجمعات الحضرية وشبه الحضرية؛
- تعزيز الرقابة العمرانية في المدن الكبرى من أجل تفادي ظواهر الكثرة و التقري الفوضوي؛
- تنمية وعصرنة إعداد الخرائط؛
- متابعة إعادة هيكلة الأحياء الهشة من خلال تنفيذ برامج للبنى التحتية تستهدف إعادة دمج هذه الأحياء في النسيج الحضري وخصوصا في نواكشوط و نواذيبو. **وفي هذا الإطار، ستواصل الحكومة عملية تأهيل الحي الساكن في نواكشوط وأحياء الانتظار في نواذيبو وتوزيع القطع الأرضية على المواطنين المعنيين. وستبدأ الحكومة تنفيذ عملية مشابهة في كل من عرفات وروصو، بهدف القضاء بصورة نهائية على ظاهرة الكثرة.**

- انطلاق برنامج لتوسعة وعصرنة المدن الرئيسية؛
- الانطلاق الفعلي لمشروع الطينطان؛
- إكمال الدراسة المتعلقة بتأهيل وسط مدينة نواكشوط؛
- إقامة المرصد العمراني لنواكشوط.

أما في مجال المباني، فسيتم:

- إيجاد وبلورة قاعدة بيانات حول المباني الإدارية؛
- المساهمة في تحسين ظروف العمل في كل من الإدارة المركزية والترابية وذلك من خلال تزويد الإدارة في 2010 بحوالي 20 ألف متر مربع من المباني المعدة للاستخدام كمكاتب أو إقامات؛
- وضع برنامج قصير ومتوسط الأجل لصيانة وتأهيل المباني والمنشآت العمومية من أجل تحسين حماية العقارات الموجودة؛
- انطلاق الأشغال الخاصة ببناء مجمع إداري متعدد الأقطاب على أن يكون القطب الاقتصادي والمالي نواة لهذا المجمع؛
- تنمية الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل تحسين عرض المكاتب الإدارية؛
- تعزيز التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة من أجل تنمية قدرات بلدنا في مجال المباني العصرية، ليس فقط لاستخدامها كمكاتب ولكن من أجل خدمات أخرى.

السيد الرئيس؛

سيداتي، سادتي النواب؛

يمثل تطوير قطاع المياه إحدى أولويات العمل الحكومي، حيث أن الماء يمثل مصدر الحياة ورهان المستقبل والشرط الضروري لأي تقدم فلا غرو- والحالة هذه- أن تعطي الحكومة أولوية مطلقة لضمان نفاذ المواطنين إلى الماء الشروب . ولهذا الغرض، فإن أعمال مشروع التزويد بالماء الشروب والصرف الصحي في الوسط الريفي لولايات الحوض الشرقي ولعصابة وكوركل سيتم إطلاقها في 2010. وسيمكن هذا المشروع الهام من تحسين الخدمات المتعلقة بالماء الشروب في 74 تجمعا ريفيا في الولايات الثلاثة المذكورة آنفا.

وبالتوازي مع ذلك، فإن مشروع "ظهر النعمة" الذي بدأت أعماله بإنجاز 24 بئرا ارتوازيا سيستمر العمل فيه لتمكين **مدن النعمة وعدل بقره وأمرج وتمبده** والحواضر القريبة من التزود بالماء الشروب. كما أن برامج وكالة النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية لسنة 2010 يستهدف إنجاز شبكات التزويد

والتوزيع الخاصة بالماء الشروب في 20 تجمعا وإنجاز 15 بئرا ارتوازيا في 9 ولايات. فضلا عن ذلك، سيتم إعداد الدراسات المتعلقة **بالمشروع الطموح المسمى " أفطوط الشرقي " الذي سيسمح بتزويد تجمعات أفطوط ولعصابة بالماء الشروب** من خلال المياه السطحية لسد فم لقليته ووادي كاراكورو. ويتوقع أن تستكمل هذه الدراسات في **حدود شهرين من الآن**.

وفيما يتعلق بمدينة انواكشوط، فإن استكمال الدراسات الفنية المتعلقة بشبكات توزيع المياه والصرف الصحي سيكون من الإسراع في بدء الأعمال في هذين المشروعين الهامين. **ففي مجال الصرف الصحي على مستوى انواكشوط، هناك اتفاق مبدئي لتمويل مشروع هام سيساهم في حل المشاكل المطروحة ومن المنتظر انطلاق الأشغال المتعلقة به في بحر 2010**. كما أن تسارع وتيرة تنفيذ مشروع أفطوط الساحلي سيمكّن من الاستجابة لتزايد الطلب على الماء بنواكشوط ومن المتوقع اكتمال أشغال هذا المشروع خلال السداسي الثاني من 2010.

وستولي الحكومة عناية خاصة لتخفيض كلفة الماء عبر التسيير الجيد والمتكامل والمستديم للمياه الجوفية مع التركيز على التسيير العقلاني لمواردنا المائية ودعم قدرات القطاع في مجال الموارد البشرية للتمكن من متابعة هذه الثروة النادرة.

وفي مجال الصرف الصحي، فإن مشروع التزويد بالماء الشروب والصرف الصحي في الوسط الريفي لولايات الحوض الشرقي ولعصابة وكوركول سيكون من تحسين الخدمات الأساسية للصرف الصحي في هذه الولايات.

السيد الرئيس؛

تولي الحكومة أهمية قصوى لحماية البيئة، خاصة في وقت بدأت فيه بلادنا استغلال ثرواتها النفطية الواقعة جزئيا ضمن نطاق الواجهة البحرية التي تزخر بثروات سمكية هامة.

وفي هذا الإطار، ستتصدى الحكومة لمواجهة المشاكل البيئية الناشئة عن الأزمة المناخية وعن فشل السياسات القطاعية المتبعة حتى الآن في مراعاة مبادئ التنمية المستدامة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التصحر وتدهور التربة والغطاء النباتي وتهديد التنوع البيئي، فضلا عن زيادة المخاطر المترتبة على سوء التخطيط الحضري وتطور الصناعات الاستخراجية.

ولمواجهة تدهور البيئة، ستقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتذليل العقبات أمام تفعيل خطة العمل الوطنية من أجل البيئة باعتبارها الأداة المثلى لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وضمان تناسق مختلف الإستراتيجيات وخطط العمل القطاعية التي تهم البيئة، ألا وهي خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر، الإستراتيجية الوطنية للطاقة المنزلية، المخطط التوجيهي لاستصلاح الشاطئ الموريتاني وخطة العمل الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية.

ولهذا الغرض، تتعهد الحكومة بتخصيص الموارد العمومية المناسبة لقطاع البيئة عبر تفعيل صندوق التدخل البيئي الذي نصت عليه مدونة البيئة، إضافة إلى تقديم حوافز ضريبية مناسبة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشاريع حماية البيئة واستخدام التقنيات والمواد الصديقة للبيئة في المشاريع الصناعية والخدمية.

ولضمان تجدد المحيط الطبيعي، ستراجع الحكومة السياسة الموسمية المتبعة في مجال التشجير والبذر الجوي لصالح انطلاق برنامج وطني حقيقي لتجديد الغطاء النباتي وإعادة توطين الأنواع الحيوانية التي أوشكت على الانقراض في بلادنا نتيجة للتصحر والصيد الجائر.

وقد شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج كبير لحماية المراعي والمحافظة على الغطاء النباتي من خلال شق آلاف الكيلومترات من الخطوط الواقية من الحرائق.

وستبادر الحكومة بوضع برنامج خاص لاستصلاح وتسيير المناطق الرطبة بما يضمن الاستفادة القصوى منها ضمن إطار يكفل استدامة التنوع البيئي الذي تحتضنه لصالح الأجيال الحالية والملاحقة.

وسيتيم إعطاء أهمية خاصة لحماية المدن الساحلية من مخاطر المد البحري والتلوث المنزلي والصناعي، وذلك من خلال تقوية الحماية الطبيعية ضد فيضان مياه البحر وإقامة منظومات للتخلص من القمامات المنزلية والحماية من التلوث وتطهير الشواطئ والمدن من مختلف أنواع الحطام والنفايات.

وستعزز الحكومة الوسائل المؤسسية والقانونية لضمان تسيير أنجع للبيئة والموارد الطبيعية. وفي هذا الإطار، سيتم إنشاء منظومة متكاملة لرصد المخاطر وضبط المخالفات البيئية. وسيشمل ذلك المصادقة على خطة للوقاية من الأخطار والكوارث الطبيعية مع مراعاة الأخطار ذات العلاقة بالتغيرات المناخية وإقامة مرصد للبيئة وإنشاء شرطة فعالة مكلفة بفرض احترام القوانين البيئية، إضافة إلى سلك لمتطوعي الشباب في مجال البيئة.

ووعيا من الحكومة بأهمية تأثير العقلية سلبا وإيجابا على البيئة، فستقوم بمجهود كبير للتحسيس بالقضايا والمشكلات البيئية من خلال المنظومة التربوية ووسائل الإعلام العمومي وستدعم مشاركة وسائل الإعلام الخصوصية ومنظمات المجتمع المدني في هذا المجال الذي يجب أن يتنافس فيه المتنافسون لما له من انعكاس واضح على حاضر ومستقبل الأمة.

السيد الرئيس؛

سيداتي، سادتي النواب؛

تنوي الحكومة ترقية الموارد البشرية، من خلال تنشيط قطاعات العمل الاجتماعي.

وطبقا لإرادة رئيس الجمهورية، فستنزل الحكومة في صدارة أولوياتها تلبية الحاجة الملحة لإصلاح نظامنا التربوي بما يضمن تحويل المدرسة الموريتانية إلى مدرسة لتعلم المواطنة وترسيخ قيم المجتمع ونشر مبادئ التسامح والوئام الأهلي وأداة ناجعة للرقى الاجتماعي والازدهار الاقتصادي.

ولكي يتسنى للمدرسة الموريتانية النجاح في تربية الأجيال الصاعدة تربية مدنية سليمة والمساهمة في تقوية لحمة البلاد وتوفير متطلبات تنميتها الشاملة، كما يتطلع إلى ذلك رئيس الجمهورية، تدرك الحكومة أنه لا مناص من القطيعة مع السياسات السابقة التي تعطي الأولوية للكم على حساب الكيف وتزرع بذور الفرقة بين المواطنين عبر السماح بوجود واستمرار نظام منفصل يتم في إطاره تكوين الناشئة بصورة سيئة ومتوازية. وتشهد النتائج الكارثية لنظامنا التربوي على ضرورة تدخل حاسم وعاجل لإصلاحه. ولهذا الغرض، تتعهد الحكومة بوضع إستراتيجية متماسكة وواقعية تركز على المحاور التالية:

- تحسين وتعزيز تسيير وقيادة النظام التربوي بما يؤمن تحويل الموارد إلى نتائج؛
- تحسين العرض التربوي من خلال إعادة تنظيم العرض المدرسي العمومي والخصوصي لضمان المزيد من ملاءمته للطلب، وبما يحسن من مؤشري الاستبقاء والإنصاف؛

- تعزيز جودة التعليم الأساسي والثانوي، وتحسين النجاعة الداخلية والخارجية للتعليم العالي لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الأطر الفنية المتوسطة والعالية التكوين.

ولتحديد التوجهات الإستراتيجية في مجال التربية والتعليم، ستقوم الحكومة طبقاً للالتزام رئيس الجمهورية، بتنظيم تشاور واسع ومفتوح **في الأشهر المقبلة** حول نظامنا التربوي في إطار منتديات عامة **للتعليم** تخصص للموضوع ويتاح فيها لجميع المعنيين المشاركة المسؤولة على قاعدة تعليم موحد وممتاز لكل الموريتانيين. **وستشكل هذه المنتديات العامة فرصة فريدة يناقش فيها الجميع بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني وقادة الرأي والخبراء أسباب فشل سياسات التعليم والخروج بتشخيص شامل يمهد السبيل لإعداد إستراتيجية فعالة لإصلاح التعليم.** وستمكن نتائج هذا التشاور، **على الصعيد الفني**، من تحسين البرمجة عبر مراجعة خطط العمل وإطار النفقات المتوسط المدى الخاص بالتربية ككل.

وفي انتظار نتائج هذا التشاور، تنوي الحكومة تنفيذ جملة من الإجراءات على المديين القريب والمتوسط، وذلك بهدف وقف تدهور النظام وتحسين أدائه. وفي هذا الإطار، سيتم على المدى القريب اتخاذ إجراءات تستهدف تهمين الكادر البشري وسد العجز الكمي والنوعي في المدرسين والمؤطرين والاستعانة بالخبرة الخارجية، عند الاقتضاء، لرفع مستوى جودة التعليم ومعالجة المعوقات المرتبطة بالاستبقاء عن طريق تعميم نظام الأقسام الداخلية وتحديد سقف عمري للتعليم الإلزامي.

وبالتوازي مع ذلك، ستعزز الحكومة سياسة التوزيع المجاني للكتب المدرسية وستعمل على توسيع مختلف شعب التكوين الفني لاستيعاب المتسربين من النظام التربوي بصورة مبكرة، إضافة إلى التوجه تدريجياً إلى تعميم وزيادة منح التعليم العلمي والفني.

وستنصب جهود الحكومة في المتوسط على عصنة ودمج مختلف مكونات النظام التربوي بما في ذلك التعليم الأصلي، سبيلاً لبناء منظومة تربوية متكاملة تستجيب لرهان الانفتاح على العصر والتجذر في الأصالة بقدر ما تلبى متطلبات سوق العمل خدمة لنهوض الاقتصاد وازدهار الأعمال، باعتبار ذلك شرطاً لا غنى عنه لخلق الوظائف وبالتالي محاربة الفقر .

وفي هذا المنحى، ستركز الحكومة بشكل خاص على إعادة تنظيم مختلف شعب التكوين، مع إعطاء أهمية خاصة للشعب العلمية والفنية في التعليم العالي ولتكثيف تدريس التقنيات الجديدة في مجال المعلومات والاتصال.

وإذ تعتزم الحكومة تكثيف جهود إعادة تأهيل البنى التحتية القائمة وتشبيد المزيد من تلك البنى، فإنها تدرك أن مشاكل التعليم لا يمكن أن تحل بمجرد مراكمة الوسائل المادية والبشرية مهما كان عددها ونوعها، بل لا بد من سياسة محكمة تضمن ترشيد تلك الوسائل، سواء من حيث التخصيص أو المتابعة أو التقييم. وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة بانتهاج سياسة واضحة تضمن الشفافية في تسيير الموارد البشرية وتؤمن ضخ دماء جديدة في المنظومة التأطيرية عبر اكتتاب كفاءات جديدة في المجالات التي تفتقر إليها حالياً وخاصة الاقتصاد والمالية والمعلوماتية، وذلك لتحسين قدرات القطاع في مجال استيعاب التمويلات. كما تلتزم بتوفير متطلبات النجاعة في نشر البنى التحتية عبر وضع خريطة مدرسية عقلانية.

وتتوخى الحكومة، من خلال الإجراءات المذكورة، تحسين المؤشرات العامة للتعليم بشكل معتبر في غضون السنوات الثلاث المقبلة. فعلى الصعيد الكمي، تستهدف الحكومة رفع نسبة التمدرس الخام في المرحلة الأساسية إلى 100% ورفع معدل الاستبقاء إلى 75%، إضافة إلى تعزيز الإنصاف بين الجنسين وبين الوسطين الحضري والريفي. أما في المرحلة الثانوية، فتتمثل الأهداف في رفع نسبة

التمدرس إلى 35% في السلك الأول و تحقيق المساواة بين الجنسين والتحكم في التدفقات بين السلكين الأول والثاني من المرحلة الثانوية.

وستحظى جودة التعليم بعناية كبيرة لضمان تحسين مؤشر النجاح في الشهادات الوطنية بنسب معتبرة في أفق 2012. وهكذا ستعمل الحكومة على رفع معدل النجاح في شهادتي الدروس الابتدائية والباكلوريا إلى 52% و 32% على التوالي. فضلا عن ذلك، ستتم مراجعة المقررات وتحديث تكوين المدرسين واستحداث منظومة امتياز ترتكز على ثلاث عشرة ثانوية امتياز بواقع ثانوية في عاصمة كل ولاية.

وبخصوص التعليم العالي والبحث العلمي، فإن الهدف يتمثل في تحسين نجاعته الداخلية والخارجية والرفع من معدلات الدمج الناجح للمتخرجين منه في الحياة النشطة. وسيتم ذلك من خلال تجديد المقررات ومواصلة تمهين وتنويع شعب التكوين العالي وترقية البحث العلمي. وفي هذا لإطار، سيتم إنشاء شهادة ماستر مهنية على مستوى مختلف الكليات والمعاهد العليا في البلاد، كما سيتم تجهيز المخابر والورش والمكتبات وتعميم نظام الإجازة – الماستر – الدكتوراه على مختلف كليات الجامعة، إضافة إلى فتح السلك الثالث في بعض الشعب.

وفي السياق نفسه، ستتم صياغة وتفعيل النصوص التطبيقية للتعليم العالي وتطبيق مقاربة البرامج التعاقدية مع مؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى إشراك القطاع الخاص في تطويره وتطوير البحث العلمي من خلال صياغة وتنفيذ إستراتيجية وطنية ومواصلة الأعمال البحثية في إطار صندوق دعم البحث العلمي.

وتجدر الإشارة هنا إلى نجاح جهود الحكومة فيما يتعلق بتعبئة التمويل لانطلاق أكبر مشروع تعليمي في البلاد يقضي ببناء وتجهيز كلية للطب وأخرى للعلوم والتقنيات ومكتبة جامعية عصرية، إضافة إلى بناء حي جامعي يتسع لاستيعاب 4.800 طالب.

وستشكل ترقية التعليم الخاص ومطابقته مع المعايير المرعية محورا هاما من محاور إستراتيجية الحكومة في مجالي التهذيب والتكوين. وفي هذا الإطار، ستشجع الحكومة رفع مساهمة القطاع الخاص في العرض المدرسي إلى 10% في أفق 2012. وستقدم الدعم والتأطير لمؤسسات التعليم العالي الخصوصية لمساعدتها في استيفاء المعايير الضرورية لتكوين تنافسي.

وفي مجال محو الأمية، تلتزم الحكومة بإجراء مراجعة جذرية للمقاربة المتبعة طيلة العقدين الماضيين من أجل تخليصها من التوظيفات السياسية والمعالجات الفلكورية ووضعها في سياقها الطبيعي لتعليم جماهيري يستهدف تحرير قطاعات عريضة من مواطنينا من داء الأمية المزري وتزويدهم بالخبرات الضرورية لتحسين فرص اندماجهم في الحياة النشطة المنتجة.

ولهذا الغرض، ستنصب الأنشطة المزمعة على تنفيذ إستراتيجية تدخل مناسبة لدمج محو الأمية بصورة فعلية في قطاع التهذيب عبر إيجاد متطلبات التضافر والتكامل الضروريين بين محو الأمية وقطاعي التعليم العام والتعليم الأهلي والتعليم المهني.

**السيد الرئيس؛
سيداتي، سادتي النواب؛**

يشكل التشغيل محورا رئيسيا من محاور العمل الحكومي، بحكم صدارته في برنامج رئيس الجمهورية لما له من أهمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد نفذت الحكومة خلال السنة المنصرمة سياسة إرادية في مجال التشغيل على الرغم من السياق الاقتصادي غير الملائم. وهكذا، واصلت وكالة تشغيل الشباب جهودها لصالح الشباب وبرامج الدمج. كما قام القطاع المكلف بالتشغيل بتقييم برامج التشغيل واعتمد تشريعات متعلقة بعمل الأجانب.

أما في مجال التكوين المهني، فإن إنشاء وزارة خاصة بهاذ القطاع الذي ظل منسيا لعدة عقود يجسد الأهمية المعطاة له من لدن السلطات العمومية نظرا لأهميته في التنمية. وقد قامت الحكومة بإطلاق تشخيص لمؤسسات التكوين المهني، بغرض وضع برامج تكوينية حقيقية تستجيب لاحتياجات سوق العمل ولتطلعات شبابنا. وفي هذا الإطار، تم إصلاح شهادة الكفاءة المهنية بزيادة مدة الحصول عليها من تسعة أشهر إلى سنتين. وقد تم تطبيق هذا الإصلاح على مستوى ست مراكز تكوين مهني، بينما كرست أربعة مراكز أخرى للتكوين المؤهل، في حين أعيد تصميم ثلاثة عشر مقرا تكوينيا بناء على مقاربة الكفايات.

ومكن الإصلاح المذكور من تحقيق زيادة معتبرة في أعداد المسجلين بهياكل التكوين المهني والمتخرجين منها. وهكذا، فقد ارتفع عدد المسجلين خلال السنوات الدراسية 2007-2008 و2008-2009 و2009-2010 من 3120 إلى 3287 ثم إلى 3535 على التوالي، بينما ارتفع عدد المتخرجين خلال السنتين الدراسيتين الأوليين من 1470 إلى 1761 متخرجا. وينظر أن تسجل نسبة المتخرجين ارتفاعا أكبر في السنة الدراسية الحالية بفضل الإصلاحات الجاري تنفيذها.

ومن جهة أخرى، فقد تم بذل جهود معتبرة من أجل تعزيز الوسائل البشرية والمادية لمؤسسات التكوين المهني من خلال اقتناء التجهيزات واكتتاب وتكوين المكونين.

وفي نفس المنحى، فإن التوجهات الإستراتيجية للحكومة ستنتصب على تحسين وملاءمة كفاءات اليد العاملة الوطنية مع احتياجات الاقتصاد من خلال تكوين يجمع بين التكوين القاعدي والتحصير للعمل، إضافة إلى التكوين المستمر. وفي هذا الإطار سيتم فتح المزيد من مراكز التكوين المهني للرفع من الطاقة الاستيعابية وتصحيح العجز بين الطلب والعرض في سوق العمل.

وستمكن هذه التدابير من توسيع فرص التشغيل والدمج المفتوحة أمام الموريتانيين من أجل تعبئة الوسائل التي تمكن من تحفيز عرض العمل وفرص جديدة، ودخل أكثر أهمية.

وستولي الحكومة أهمية خاصة لتزويد حملة الشهادات بالمهارات الضرورية لتسهيل اندماجهم في سوق العمل. وسيشمل ذلك تصميم برامج خاصة تمكن من تعلم اللغات والمعلوماتية، إضافة إلى تشجيع برامج التدريب في إطار الخدمة الاجتماعية والأنشطة التطوعية.

وستشجع الحكومة القطاع الخاص على توظيف الشباب في إطار عقود تدريبية تتحمل الدولة تكاليفها لفترة معينة، على أن تستوعب المقاولات المتدربين في نهاية المطاف حسب حاجاتها الوظيفية.

ومن جهة أخرى، ستدعم الحكومة مشاريع التشغيل الذاتي من خلال التأطير والتسهيلات الائتمانية. ولهذا الغرض، سيتم تعزيز شبكات التمويل الخفيف كما سيتم تشجيع إنشاء روابط التمويل التعاضدي والتجمعات ذات المنفعة الاقتصادية.

وبصورة عامة، ستولي الحكومة عناية خاصة لترقية مقاربة الأشغال الكثيفة الاستخدام لليد العاملة وسيتم العمل على وضع نظام معلومات فعال حول سوق العمل. وبالتوازي مع ذلك، ستقوم الحكومة بوضع وتنفيذ إستراتيجية متكاملة للتحسيس بضرورة تغيير العقلية للولوج إلى الأعمال الصغيرة والحرف اليدوية والخدمات المنزلية.

وسيتم تحسين ظروف العمال ويقدم الدعم المناسب للمنظمات النقابية، إضافة إلى عصرنة نظام الضمان الاجتماعي.

**السيد الرئيس؛
سيداتي، سادتي النواب؛**

يتصدر قطاع الصحة العمومية أولويات الحكومة بحكم الأهمية القصوى التي أولاها - ويوليها - إياه رئيس الجمهورية. ولتجسيد هذه الأولوية على أرض الواقع، ستضع الحكومة عما قريب إستراتيجية شاملة للنهوض بهذا القطاع وتقريب خدماته من المواطنين وتحسين أدائه.

وفي هذا الإطار، سيتم تشييد وتجهيز المزيد من المنشآت الصحية القاعدية لتحسين النفاذية الجغرافية كما سيتم وضع وتنفيذ خطة لضمان جودة الأدوية وتوفيرها بأسعار في متناول المواطن البسيط. وفي نفس المنحى، سيجري العمل على تسهيل النفاذ إلى العلاج عبر توسيع نطاق التأمين الصحي ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية مع استحداث أنظمة بديلة للتأمين الصحي كالتأمينات الخفيفة. وسيتم البحث عن آليات مستحدثة لعلاج المعوزين واعتمادها.

وفضلا عن ذلك، ستنفذ الحكومة إصلاحا عميقا للطب الاستشفائي يستهدف توسيع هيكله ودعم قدراته سبيلا لتحسين جودة العلاجات وتخفيف أعباء الرفع إلى الخارج. وفي هذا الإطار، ستبدأ الأشغال هذه السنة في تشييد وتجهيز مستشفى عصري بمدينة كيفه بكلفة إجمالية تبلغ خمسة ملايين دولار أمريكي تم الحصول عليها بالفعل كما تم التعاقد مع الشركة التي ستتولى التنفيذ. وفي نفس المنحى، سيبدأ العمل في بناء مستشفى جديد بمدينة انواذيبو.

أما فيما يخص معالجة الأمراض السرطانية وتخفيف المعاناة و أعباء الرفع إلى الخارج عن مواطنينا، فسيتم تشييد مستشفى عصري للأمراض السرطانية بكل المواصفات الحديثة بمبلغ إجمالي قدره 7,5 مليون دولار أمريكي، على أن يكون جاهزا قبل شهر دجمبر سنة 2010. وستتكفل الوكالة الدولية للطاقة النووية بالإشراف الفني وتكوين وتدريب الطاقم الطبي والفني لهذه المنشأة الهامة. وبهذا الإنجاز تكون بلادنا قد حققت نقلة نوعية في المجال الصحي.

وستولي الحكومة عناية خاصة لتعزيز الموارد البشرية كما وكيفا عن طريق الاكتتاب والتكوين وتحسين ظروف الموظفين والعمال الصحيين وتزويدهم بالوسائل الضرورية لأداء مهمتهم النبيلة.

وستواصل الحكومة السعي، بصورة خاصة، لتحقيق أهداف الألفية فيما يتعلق بالحد من وفيات الأمهات والأطفال والحيلولة دون انتشار الأمراض المعدية والمنقولة. وهكذا، ستكون صحة الأم والطفل في مقدمة أولويات سياستنا الخاصة بالصحة العمومية.

وفيما يتعلق بتمويل الصحة، تلتزم الحكومة بتجسيد التزام رئيس الجمهورية المتعلق بالرفع التدريجي لمخصصات القطاع بحيث لا تقل الاعتمادات المرصودة لصالحه في نهاية المطاف عن 15 % من ميزانية تسيير الدولة باستثناء خدمة المديونية.

السيد الرئيس؛
سيداتى، ساداتى النواب؛

في مجال الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة، تمحورت جهود الحكومة حول استكمال الإطار القانوني من خلال مشروعين قانونيين يتعلقان بالنظامين الأساسيين لوكلاء الأمن الوطني والحماية المدنية، وكذلك استكمال مشاريع النصوص التطبيقية للنظام العام للوظيفة العمومية.

ومن أجل ضخ دماء جديدة في الإدارة، قدمت الحكومة للبرلمان مشروع قانون يقضي برفع الحد العمري لولوج الوظيفة العمومية إلى 40 سنة بالنسبة لجميع الأسلاك. وسيساهم هذا الإصلاح في تعزيز قدرات المرفق العمومي وفي امتصاص البطالة في صفوف حملة الشهادات العليا.

ومن جهة أخرى، فقد تمت إعادة تنشيط المدرسة الوطنية للإدارة التي قامت بتكوين دفعة من المستشارين الفصليين ومفتشي الشغل وتحتضن الآن دفعة جديدة عددها 500 من وكلاء الدولة.

وسيتم خلال السنة المقبلة استكمال الإحصاء العام لموظفي ووكلاء الدولة واستغلال نتائجه في إطار منظومة مندمجة وشفافة لتسيير الموارد البشرية للدولة. كما سيتم إعداد دراسة تقييمية شاملة تحدد الحاجات الوظيفية للدولة على المديين القريب والمتوسط.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى المسابقات العديدة التي تم تنظيمها هذه السنة لاكتتاب المئات من حملة الشهادات في العديد من الاختصاصات.

وستتوخى الحكومة وضع هيكلية تنظيمية عقلانية لمصالح الدولة وستعمل على ضبط وتبسيط الإجراءات والوثائق الإدارية بما يؤمن إعادة تأهيل المرفق العمومي من حيث النفاذ والجودة والمساواة بين المستخدمين. وسيبذل مجهود خاص لتحسين تقاسم المعلومات داخل الإدارة وبين الإدارات، إضافة إلى ترقية ثقافة الاتصال والمشاركة تجاه مستخدمي المرفق العمومي وتعزيز إمكانيات التظلم المتاحة للمواطنين عن طريق تفعيل ولا مركزية وظيفة الوساطة.

وسينجز إصلاح الوظيفة العمومية عبر إعادة ترمين المرفق العمومي، خاصة عن طريق المراجعة الجذرية لنظام الأجور والحوافز وتكليف الموظفين مع احتياجات العمل وسن نظام للمسالك المهنية قائم على الجدارة والتخطيط لانتقال الخبرة من السلف إلى الخلف.

وستولى عناية خاصة لتحسين ظروف معيشة المتقاعدين، على الخصوص من خلال تحسين نظام المعاشات التقاعدية. وفي هذا الإطار، سنتترح الحكومة حلولاً ملائمة للمشاكل الناشئة عن عدم التناغم بين التشريعات المطبقة في مجال سن التقاعد ومدة الخدمة، وهو التضارب الذي يؤدي أحياناً إلى الإحالة إلى التقاعد دون إمكانية الاستفادة من المعاش إما مؤقتاً وإما بصورة مطلقة.

وستشهد سنة 2010 تحسيناً معتبراً لظروف معيشة الموظفين من خلال تنفيذ الإصلاح الهام الذي اتخذته الحكومة فيما يتعلق بتحويل الامتيازات العينية إلى علاوات نقدية، الأمر الذي سيمكن من ترشيد وسائل الدولة وتحقيق العدالة لأول مرة في توزيع هذه الفوائد على جميع الموظفين، وهي الفوائد التي كانت تحتكرها ثلثة من المتنفذين طيلة عدة عقود لا تكاد تتجاوزهم إلا إلى أقربائهم أو زبائنهم.

وفي مجال الشغل ، عكفت الحكومة على مراجعة النصوص التطبيقية لمدونة الشغل وترقية تعزيز الحوار بين الشركاء، إضافة إلى عصنة طب العمل وتكوين مفتشي الشغل الذين تم تعزيز وتوسيع صلاحياتهم لتفادي النزاعات الاجتماعية.

**السيد الرئيس؛
سيداتي، سادتي النواب؛**

في مجال الحماية الاجتماعية، ستعمل الحكومة جاهدة على رفع مستوى الطبقات المحرومة وذلك عن طريق وضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية واستحداث مرافق محلية تسهل حصول الشرائح الفقيرة والمحدودة الدخل على العلاجات الأولية بصورة مجانية، إضافة إلى دعم وتنمية التعااضديات الصحية.

وفضلا عن ذلك، ستعمل الحكومة على وضع إستراتيجية وطنية للتكفل بالمعوقين ودعم حصولهم على كافة حقوقهم والسعي إلى دمجهم في كافة ميادين الحياة النشطة وذلك عن طريق إنشاء مراكز متخصصة في التكفل الصحي والتعليمي بهذه الفئة وتسهيل اقتناء التجهيزات المتخصصة والنفاد إلي العمل وتطبيق الأحكام المتعلقة بالمناصب الخاصة.

وفي مجال الأمن الغذائي، تتعهد الحكومة بإقامة نظام ناجع ومستديم للوقاية من الأزمات الغذائية والتدخل لمعالجتها بصورة سريعة وفعالة عند الاقتضاء. وفي هذا الإطار، سيتم وضع وتنفيذ برامج مناسبة للأمن الغذائي في الأماكن الأكثر عرضة لمخاطر الأزمات الغذائية. وستقوم الحكومة بالمتابعة المنتظمة لحالة المواطنين الغذائية وستكون على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة للمحتاجين وضحايا الكوارث الطبيعية.

وستتمحور السياسة المتبعة في مجال المرأة والأسرة والطفل حول ترقية المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة والمحافظة على الأسرة وحماية الطفولة.

واقنتناعا بتوقف التنمية المستدامة وتقليص الفقر على مشاركة النساء بصورة منصفة في مجمل الحياة العامة، وخاصة في الجهود التنموية، فسينصب عمل الحكومة على توفير متطلبات ترقية مساواة النوع واستقلالية النساء من أجل تمكينهن من الحقوق والسلطات الضرورية لمشاركتهن الفعالة في عملية التنمية.

ولهذا الغرض، تتعهد الحكومة بإدماج مقاربة النوع على المستويين الاستراتيجي والعملي باعتباره بعدا أفقيا يهم تنظيم عمل المؤسسات ويلهم السياسات والبرامج التنموية ويوجه تطوير الكفاءات.

وتكريسا لهذا التوجه، ستقدم الحكومة إلى البرلمان في أقرب الآجال مشروع قانون توجيهي يجعل من النوع أولوية وطنية ويركز على القضايا الأساسية التي ما يزال سجل البلاد فيها بحاجة إلى التحسين ألا وهي النفاذ إلى التهذيب والصحة والحقوق والتشغيل والموارد الطبيعية والمشاركة في اتخاذ القرار.

وفي كل هذه المجالات، تلتزم الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لإزاحة العراقيل التي تحول دون تحسين مؤشرات نفاذ المرأة ، بما يقتضيه ذلك من تعزيز حضور المرأة في جميع أسلاك وشعب التعليم والتكوين واستفادتها من خدمات المرافق العامة خاصة في مجالات الصحة والتمويل والتأطير والتشغيل. وستحظى ترقية المقاولات النسوية بالدعم خاصة في القطاعات ذات القابلية لاستيعاب المبادرات السوية كالصيد والصناعة التقليدية والسياحة والبيئة والزراعة والخدمات.

وفي مجال الحقوق على وجه الخصوص، ستصدى الحكومة بحزم لمعاقبة كل أشكال العنف ضد النساء وتولي عناية خاصة لتسهيل نفاذهن، وخاصة منهن الأكثر فقرا، إلى الخدمات القضائية والمساعدة القانونية. وفي هذا المنحى، ستبادر الحكومة بإصلاح مدونة الأحوال الشخصية لملاءمتها مع تطورات النساء وتسهيل تطبيقها.

**السيد الرئيس؛
سيداتي، سادتي النواب**

في قطاع الشباب والرياضة، ستتخلص الحكومة العبر من فشل السياسات المتبعة حتى الآن وذلك لإعداد إستراتيجية شاملة تأخذ في الحسبان جميع القضايا المطروحة سواء تعلق الأمر بالبنى التحتية أو بمشاغل الشباب في مجالات التأطير والتكوين والتشغيل وتنظيم الأنشطة الترفيهية في أوقات الفراغ .

وفي هذا الإطار، تتعهد الحكومة بوضع مخطط توجيهي للبنى التحتية يلبي المتطلبات الدنيا لنهضة شبابية ورياضية حقيقية، على أن يتم تفعيله بصورة تدريجية. وسيشمل هذا المخطط، على وجه الخصوص، إعادة تأهيل البنى الرياضية والشبابية القائمة وتشبيد المزيد منها في الولايات والمقاطعات، بما في ذلك البنى الخاصة باكتشاف المواهب الرياضية ورعايتها بصورة مبكرة.

وفي هذا الإطار، ستتم إعادة تأهيل كل من الملعب الأولمبي بالعاصمة والمركز الوطني لتكوين أطر الشباب والرياضة ودار الشباب الجديدة، كما سيتم تأهيل الملاعب الرياضية ودور الشباب في العواصم الجهوية.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز المنشآت الرياضية للعاصمة عبر تشييد ملعب أولمبي جديد بالعاصمة يتسع لـ 20.000 شخص ومنشأة رياضية كبرى تحتوي على قاعة مغطاة متعددة الرياضات تستوعب 3.000 شخص وبإمكانها استقبال المنافسات الرياضية الدولية. وستشتمل هذه المنشأة على مسبح أولمبي حديث. كما سيتم استصلاح فضاء مفتوح لممارسة الرياضة في الهواء الطلق على أرض مساحتها 300.000 م² تقع على كورنيش البحر بين فندي الأحمدي وصباح.

أما في الداخل، فسيتم تشييد مرافق رياضية ودور للشباب في مختلف المقاطعات. وسيتم اختيار مواقع المنشآت الجديدة بعناية مع التركيز على المناطق المحرومة وذلك لإتاحة النفاذ المتكافئ إلى البنى التحتية والخدمات الرياضية والشبابية.

وعلى صعيد التكوين وتعزيز القدرات، سيتم إنشاء أكاديمية وطنية للرياضة وكذا مراكز جهوية لتكوين مدرسي الرياضة البدنية وذلك لتشجيع اكتشاف المواهب الرياضية ورعايتها بصورة مبكرة ولترقية الاحتراف، سبيلا لمواكبة التطورات المثيرة في الاقتصاد الرياضي على الصعيد الدولي.

ووعيا من الحكومة بأهمية الرياضة في تربية النشء بدنيا وروحيا، فستعتمد إلى إدخال الرياضة بصورة فعلية في برامج المؤسسات التعليمية وستعمل على ترقية التحسيس حول فوائد الرياضة والتربية البدنية خاصة في الوسط المدرسي والجامعي.

وستعطى عناية خاصة للأنشطة الرياضية، عن طريق تنظيم مباريات رياضية بشكل دوري، جامعية وبين الولايات وتنويع العرض الرياضي وتقديم الدعم والتأطير للروابط والاتحاديات والنوادي الرياضية. ولهذا الغرض، سيتم إنشاء صندوق لدعم الحركة الجمعوية في مجال الثقافة والشباب والرياضة .

ولضمان انخراط أكبر في الجهود الرامية إلى النهوض بالشباب والرياضة في بلادنا، سيتم تنظيم مسوح دورية تستهدف التعرف على اهتمامات ومشاكل الشباب من أجل أخذها بعين الاعتبار في السياسات والبرامج المزمعة.

وقد شرعت الحكومة بالفعل في إعداد هذه المسوح، حيث مكن المنتدى الوطني للشباب الملتئم مؤخرا في انواكشوط والذي شارك فيه أكثر من 600 شاب من تحسيس الشباب حول أهمية تلك المسوح وتمحيص الاستثمارات الفنية الخاصة بأول مسح وطني حول قضايا الشباب.

السيد الرئيس؛
سيداتي، سادتي النواب؛

في قطاع الثقافة، سينصب عمل الحكومة على وضع سياسة متكاملة تؤمن صيانة ونشر وتممين مختلف الصور المادية والمعنوية لتراثنا الثقافي الوطني العريق. كما تضمن في الوقت نفسه انفتاح هذا التراث الغني والمتنوع على الحداثة.

ولهذا الغرض، تتعهد الحكومة ببناء المرتكزات الأساسية لنهضة ثقافية حقيقية من خلال تجسيد الالتزامات التفصيلية التي سطرها رئيس الجمهورية في برنامج الانتخابي.

وفي هذا الإطار، ستعطي الأولوية لإعادة تأهيل البنى التحتية القائمة وتشييد المزيد من المنشآت الضرورية لعصرنة الأنشطة الثقافية.

ولخلق فضاء مناسب لتنظيم التظاهرات الثقافية الكبرى، ستعمل الحكومة على بناء قصر جديد للثقافة في العاصمة انواكشوط يستوفي المعايير الدولية ويمكن مختلف الفاعلين في الحقلين الثقافي والجمعي من تنظيم أنشطتهم والتنافس مع أقرانهم في شبه المنطقة. كما سيتم إنشاء دار جديدة للفنون الجميلة، خاصة منها المسرح والموسيقى والرسم.

ولحماية التراث الأثري وتثمينه، ستقوم الحكومة بتنشيط البحث الأثري وتحديث المتحف الوطني ومطابقته مع المعايير الدولية المطبقة في مجال عرض وحفظ وتأمين الكنوز الأثرية. وفي نفس المنحى، ستحظى المخطوطات بعناية خاصة عبر إنشاء مختبرات جهوية متخصصة في معالجة وحفظ هذه الكنوز التراثية طبقا لأحدث الطرق الفنية.

وبالتوازي مع ذلك، سيتم تنفيذ برامج لحماية التراث المعماري في مدننا القديمة المصنفة على قائمة كنوز التراث العالمي.

وفي مجال التراث اللامادي، ستنصب جهود الحكومة على التوثيق السمعي البصري لتفادي انقراض مختلف الأشكال والممارسات التي تعكس هذا الجانب الأساسي من تراث مجتمعنا البدوي. وبالإضافة إلى ذلك، ستقيم الحكومة آليات مناسبة لتثمين التراث اللامادي ونقله للأجيال القادمة. وفي هذا الإطار، سيتم إنشاء جهاز للكنوز البشرية الحية، وذلك للمساعدة في نقل خبرات السلف إلى الخلف، طبقا لمقاربة " الكنوز البشرية الحية "، وهي المقاربة التي تركزها الأدوات القانونية الدولية لحفظ التراث المادي كما تحظى برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

وفي نفس المنحى، سيتم إنشاء معهد وطني للموسيقى يعهد إليه بحماية وتوثيق ونقل وتثمين التراث الموسيقي الوطني، من خلال إنشاء فرق موسيقية وطنية وعصرية وتراثية، إضافة إلى فرق فلكلورية تمثل هذا التراث الموسيقي الأصيل بمختلف أشكاله وأطيافه.

وستعمل الحكومة بشكل خاص على تثمين كل من الحرف التقليدية والصناعة التقليدية المحلية بغية المساهمة في تطوير السياحة الثقافية، خاصة في المدن القديمة.

وبصورة عامة، سيتم بذل جهود مركزة لتعميق المعرفة بمختلف روافد تراثنا الوطني وذلك عبر تعزيز مؤسسات البحث القائمة، خاصة منها المعهد الموريتاني للبحث العلمي، إضافة إلى إنشاء بنية تحتية لنشر وتوزيع الإنتاج الثقافي الوطني.

وفي قطاع الثقافة الحية، ستركز جهود الحكومة على ضمان نفاذ جميع المواطنين بصورة منصفة وسلسة إلى الثقافة الوطنية وعلى الإشعاع الثقافي، خاصة عن طريق تنظيم العديد من الأنشطة الثقافية، الفنية والمسرحية، سواء داخل البلاد أو خارجها.

وعلى صعيد أعم، ستبذل الحكومة كل الجهود الممكنة لضمان الاستفادة القصوى من الفرصة النادرة التي يتيحها للنهوض بثقافتنا الوطنية والتعريف بها اختيار المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة العلوم مدينة انواكشوط عاصمة للثقافة الإسلامية لسنة 2011.

السيد الرئيس؛

سيداتي، سادتي النواب؛

في مجال الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، ستتولى الحكومة الإشراف الفعال على الأنشطة التعبدية وتعزيز وظيفتها الاجتماعية بعيدا عن الانعزال والغلو.

ولهذا الغرض، سيتم إعطاء عناية خاصة للمساجد لضمان أدائها رسالتها النبيلة باعتبارها مؤسسة أساسية للتربية الروحية ونشر القيم الإسلامية الصحيحة القائمة على السماحة والرحمة وحب الخير للأخ والجار والناس جميعا. ويشمل ذلك صيانة وتشبيد المساجد وتحمل مصاريفها المالية ورعاية القائمين عليها والمترددین على حلقات العلم المنتظمة داخلها.

وستقوم الحكومة بإعادة تنظيم التعليم الأصلي بمعاهده ومحاضره ومدارسه القرآنية لكي يصبح أداة فعالة لغرس قيم الوسطية والاعتدال وحصنا منيعا يحمي مجتمعنا من مخاطر التطرف. وستسعى الحكومة بشكل خاص إلى تفعيل دور التعليم الأصلي حتى يصبح رافدا أساسيا لتعليمنا العام وأداة فاعلة لمحاربة الجهل والامية والمحافظة على الأصالة.

ولهذا الغرض، سيتم تقديم الدعم المالي والتربوي للمحاضر وتدخل التحسينات اللازمة على نظامها الخاص بالرقابة والتفتيش. وفي هذا الإطار، سيتم تعزيز المعاهد الجهوية للتعليم الأصلي.

ومن جهة أخرى، ستسعى الحكومة إلى تحسين جودة وملاءمة التكوين العالي والمهني الذي يشكل امتدادا للتعليم الأصلي، خاصة من خلال زيادة قدرة استقبال المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية وتحسين خبرات المدرسين والمؤطرين وإدخال تدريس اللغات الأجنبية في المقررات الأكاديمية وافتتاح شعب جديدة، إضافة إلى دعم مركز التكوين المهني لخريجي المحاضر.

وفي مجال التوجيه الإسلامي والأوقاف، ترمع الحكومة مراجعة الإطار القانوني والمؤسسي للأوقاف والزكاة واستغلال مداخلهما في تمويل برامج النهوض بالتعليم الأصلي وصيانة المساجد وفي مختلف وجوه العمل الخيري.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم بذل جهود أكبر لتحسين تنظيم ومردودية الأنشطة الإسلامية الموسمية كبرامج رمضان والحج وبعثات الإفتاء والمباريات في مجال حفظ القرآن الكريم ورواية الحديث النبوي الشريف.

وتتمينا لتراثنا الإسلامي الأصيل واحتفاء بتنوع وثراء مصادر إلهامه، تتعهد الحكومة **بالعمل على** نشر أول طبعة موريتانية للمصحف الشريف بروايتي ورش وقالون وطبقا لرسم العلامة الطالب عبد الله الجكني، **إضافة إلى** تشييد مسجد وطني في نواكشوط مطابق في نمطه المعماري لأسلوبنا الساحلي المغاربي.

وسوف يشكل هذان الإنجازان رمزا مميزا لعاصمتنا وعوانا بارزا لتفرد ثقافتنا باعتبارها الثقافة العالمية الوحيدة التي أنتجتها البداوة على مر التاريخ.

السيد الرئيس؛

سيداتي، سادتي النواب؛

تلکم هي الحصيلة العامة لعمل الحكومة خلال الأشهر الماضية والخطوط العريضة للسياسة العامة التي تنوي تنفيذها، طبقا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز.

إن تعزيز الديمقراطية من خلال فصل السلطات واحترام حقوق الإنسان وتوطيد الوحدة الوطنية وإعادة بناء الدولة وتنظيم حياتنا العمومية على أسس سليمة وإضفاء الصبغة الأخلاقية على تسيير الشؤون العامة وتطهير الإدارة ومحاربة الفساد ونشر قيم العدالة والتسامح والانفتاح على الآخرين ومكافحة الفقر والبطالة عبر تهمين قيمة العمل وتحقيق النمو الاقتصادي وتقاسم ثماره بصورة منصفة وتعميم البنى التحتية والخدمات الأساسية وتطوير الموارد، كل أولئك يشكل ورشا كبرى تستدعي منا جميعا التضامن والعمل الجاد والتخلي بالروح الوطنية، سبيلا إلى رفع التحديات وتحقيق تطلعات شعبنا في العظمة والتقدم والازدهار. وفي ذلك، فليتنافس المتنافسون.

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم.

وأشكرکم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته